

كتاب البطريك القادم

للمتنيح القس إبراهيم عبد السيد

تقديم

إن ظهور مثل هذا الكتاب في عصر الأتبا شنودة الثالث ليعتبر ضرباً من البطولة التي لم يتجرأ عليها حتى الكبار في الكنيسة القبطية. فلم يجسر أحد المطارنة أو الأساقفة، أو الرهبان الذين ماتوا عن العالم فوجب عليهم ألا يخافوا فيخفوا الحق مهما كانت التبعات. حتى العلمانيين الذين لا يخضعون بشكل مباشر لسلطة وجبروت البابا ليؤثر على معيشتهم، كل هؤلاء لم يتجاسر واحد منهم أن يعلن الحق الإنجيلي والتقليد الكنسي القويم. لذلك فإن هذا الكتاب الذي كتبه كاهن قبطي يسجل ظاهرة فريدة في جراتها في عصر من أشد عصور الإرهاب والبطش ضد كل من يتجاسر لينطق بالحق.

إن هذا الجانب من الحق يلقي الضوء بشكل مباشر على واقع الكنيسة اليوم، فيكشف عن المخالفات التي ارتكبتها القيادة الكنسية بالاتفاق مع النظام السياسي ضد الشعب القبطي حتى يُفرض على كرسي البطريكية شخصاً يخالف كل القوانين الكنسية. إن هذه الحقائق قد أخفيت في ظلمة الأيام حتى أصبح الشعب مغيباً لا يدري بحقوقه، مما يسر للإدارة الكنسية الغير شرعية قيادته إلى الهلاك تحت وطأة الجهل والفساد. ولهذا فإن إعلان الحق بهذا الشكل الواضح يعتبر تهديداً مباشراً للفساد الجاسم فوق صدر الكنيسة اليوم والذي يعيق قدرتها حتى على التنفس.

لذلك لا نعجب من محاربة هذا الأب الصريح في الإيمان وكتاباته الشجاعة حيث وقف بقوة الحق وحرية الروح أمام إبليس وجنوده غير هيباً لحرماً أو قطع أو حتى الموت. إن هذا الكتاب الممنوع هو بين يديك اليوم. ليتنا نعي معاً كل ما فيه من حق حتى نتحرر من كذب وخداع إبليس وجنوده الذي قال عنه السيد المسيح: "... لأنه ليس فيه حق متى تكلم بالكذب فإنما يتكلم مما له لأنه كذاب وأبو الكذاب" (يو ٨: ٤٤).

البعض يرى أنك القمامة البعض يرى أنك القمامة البعض يرى أنك القمامة البعض يرى أنك القمامة البعض يرى أنك القمامة

المعلم يوزع القادح المعلم يوزع القادح المعلم يوزع القادح المعلم يوزع القادح
 من يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ من يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ من يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟ من يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟

المطابق لثالث القادم المطابق لثالث القادم المطابق لثالث القادم المطابق لثالث القادم

١٠٠

استمرير في القادس استمرير في القادس استمرير في القادس استمرير في القادس

البيانات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩

المستقرين القادحين المستقرين القادحين المستقرين القادحين المستقرين القادحين المستقرين القادحين

المستقر برئت القادح المستقر برئت القادح المستقر برئت القادح المستقر برئت القادح المستقر برئت القادح

المستقر من قبل القاطن

| | | | | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| المجلس بـ | المجلس بـ | المجلس بـ | المجلس بـ | المجلس بـ |
| المجلس بـ | المجلس بـ | المجلس بـ | المجلس بـ | المجلس بـ |

[illegible]

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد

من يفتن ومن الذي يفتنه
في كنيسة مار جرجس بمدينة العارضة

الذي يقتضيه "وكيف؟" ممن يختار "ومن الذي يقتضيه؟" ممن يختار "ومن الذي يقتضيه؟" وكيفية

من يختار؟ ومن الذي يختاره؟ وكيف؟

من يفتخر؟ ومن الذي يفتخر؟ ومن يفتخر؟ ومن الذي يفتخر؟ ومن يفتخر؟ ومن الذي يفتخر؟

البطيرك والقادر

ممن يختاره؟ ومن الذى يختاره؟ وكيف؟

القسس انجيليوس بن عبد الله
رعى كنيسة مارمرقس بجماعة القادى

إسم الكتاب : البطريرك القادم : ممن يختار ؟ ومن الذي يختاره ؟ وكيف ؟

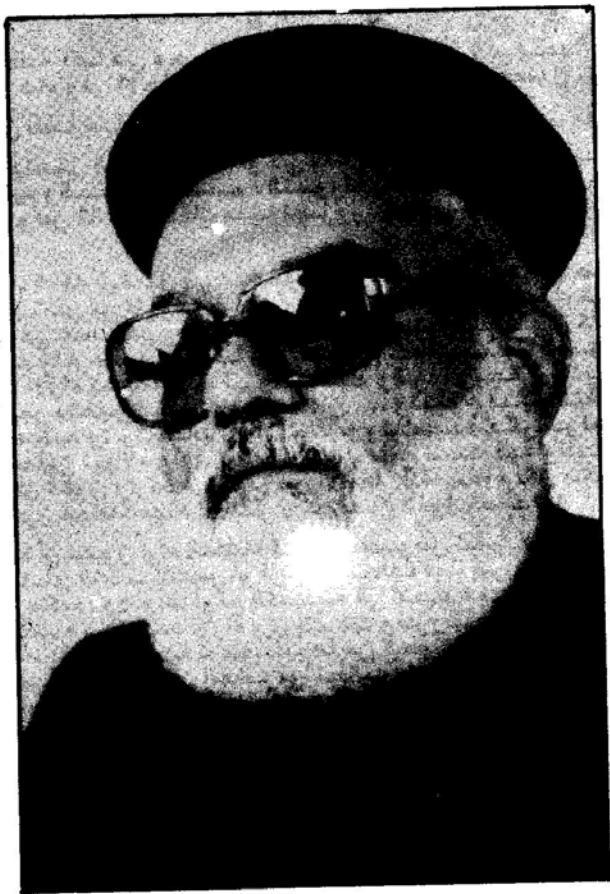
إسم المؤلف : القس إبراهيم عبد السيد ميخائيل

الطبعة : الأولى : مارس ١٩٩٥

المطبعة : المحبة - عزبة البكري - مسطرد - قليوبية

رقم الايداع : ٣١٨٥ / ١٩٩٥

الترقيم الدولي : 1 / 8640 / 97700 ISBN



المؤلف

كلمة لإبائنا منها

بداية : ما هي مصادر التشريع في الديانة المسيحية ؟؟
سؤال هام وفي الإجابة عليه بصديق تبنيني قواعد وأصول

ان المسيحية شريعة لها مصدران : التنزيل والفقه

وبتمثل التنزيل فيما أوحى الله به لكتب أسفار العهدين القديم والحديد (القديم : التوراه والحديد : الانجيل) .. بنصوص ثابتة لا فكاك منها لضرورة التقيد بما ورد بها من أحكام.

أما الفقه فيتمثل في مصادر أهمها : التقليد ، وهو ما صدر عن البشر في ظروف خاصة بهم وفي تقدير الحكماء منهم حتى في عصرهم ومصرهم : أنها أراء تحتمل الخطأ وان كانت في عهدهم صوابا بينما أراء غيرهم خطأ يحتمل الصواب وهذه الأراء تخضع للنقد والتفنيد والرد ، ويجرى عليها التغيير بتغير الزمان وتبدل المكان وتنوع منابع التقليد الى تعاليم وتريتيبات رسل المسيح وتلاميذهم الرسولين واللاحقين لهؤلاء وأولئك وقرارات الجامع المسكونية والمحلية دون أن تكون واردة في نصوص الأسفار المقدسة ، ولكن بشرط أن تكون موافقة لهذه الأسفار حتى يمكن القول بصحتها.

أما أن تكون أراء الفقهاء بديلة لنصوص تشريعية واردة في عهدي الكتاب المقدس أو أن تحل محلها فهذا أمر يرفضه كل عاقل حكيم ، وهو ما أوقع الكنيسة في أنحاء عديدة من العالم في أخطاء ولأن هذه الأراء وإن اتفقت وظروف زمانها إلا أنه ثبت مجافاة بعضها لمنطق غيرها من العصور ، وهو ما باتت حماهين نهاية القرن العشرين تطالب بتصحيحه حتى تظل على إيمانها متمسكة بعقائدها وقرائنها.

وإن كان لا يجوز للبشر أن يستبدل نصا إلهيا بفكر بشري مهما كانت درجة قابلية أو وظيفة مروجيه ، فلا شك أن من يحرم حلالاً أو يحلل حراماً هو مجرم في حق الله ، فإن ما تعاني منه الكنيسة اليوم من متاعب من جراء مخالفتها لنصوص إلهية صريحة وملزمة ، وقد سطرته صحائف التاريخ على مر الدهور - لكفيل بأن يسعى المصلحون لتصحيحه بشجاعة وصراحة

«وتعرفون الحق والحق يحرركم»

مقدمة

تنوعت الفئات التي يختار منها البابا البطيريك خلال العشرين قرناً الماضية:

(١) فعلي غرار إختيار الله لأنبياء العهد القديم وإختيار السيد المسيح لتلاميذه وحوارييه في العهد الجديد من **العلمانيين (المدنيين)** الذين صاروا البطاركة الأوائل لجميع الكراسي الرسولية التي قاموا بتأسيسها في مشارق الأرض ومغاربها، هكذا إختار الأقباط بطاركتهم وأساقفتهم خلال القرون الأولى من المدنيين : المتزوجين والمتبتلين.

(٢) وبعد ظهور الرهبة المسيحية في القرن الرابع الميلادي بحوالي ستة قرون راحوا يختارون بعض بطاركتهم من نساك الأديرة.

(٣) وفي القرن العشرين إختاروا ثلاثة من مطارنة الإيبارشيات ليشغلوا هذا المنصب الجليل.

(٤) كما أختير أسقف عام بلا إيبارشية ليكون بطريكاً.

وللإختيار من كل هذه الفئات الأربعة مؤيدون ومعارضون ..

وهذا هو موضوع بحثنا الذي بين يديك....

القسم الأول

ممن يختار البطيريك ؟؟

أولاً : من العلمانيين (المدنيين) :

العلماني في المفهوم الكنسي هو المشتغل بمهنة أو العامل بحرفة في العالم، أي بعمل دنيوي : كالمهندس والطبيب والمحامي والمحاسب والتاجر والصانع ، والأرخن أو العين (أي الغني) أو رجل الأعمال ويذكر العلماني في القوانين الكنسية مقابل رجل الدين أو صاحب الرتبة الكهنوتية المكرس لخدمة الله وغير مشتغل بأي مهام دنيوية وقد يكون علماني متزوجاً وقد يكون متبتلاً.

والبتولية لا يقصد بها دائماً عدم الزواج، فاهم من البتولية الجسدية (أي عدم الزواج) البتولية الروحية التي تعني ختان القلب بالروح (أي التكريس للخدمة الدينية والرعاية الكنسية) حتي وإن كان متزوجاً وله أولاد.

ومن الأمور التي ورد ذكرها بنصوص كتابية صريحة في العهد الجديد ما اشتراطته من وجوب زواج الأساقفة : البطارقة والمطارنة :

١- فقد قال بولس الرسول أنه «يجب أن يكون الأسقف بلا لوم بعلم امرأة واحدة ، ويحسن تدبير بيته وتربية بنيه علي الطاعة والطهارة، فإن كان لا يحسن بيته فكيف يحسن تدبير كنيسة الله ؟؟» (رسالته الأولى إلي تلميذه تيموثيوس ٣ : ١ - ٥) ، «وأن يكون له أولاد مؤمنون ليسوا في شكاية الخلاعة ولا متمردين» (رسالته إلي تلميذه تيطس ١ : ٥ - ٧) أي يكون متزوجاً وله نسل صالح يشهد له بحسن أبوته وفضائل تربيته ومارس الأبوة الجسدية والحياة الزوجية وخبر الحياة الطبيعية التي يحياها كل إنسان عادي، وفي كل هذه النصوص أوجب أن يكون المختار لرتبة الأسقفية (متزوجاً) ولم يقل أنه (يجوز) أو (يستحسن) بلي (يجب) ، وهي كلمة ملزمة ولا مجال فيها للأجتهاد إذ أنه حيث يوجد النص يبطل الإجتهاد خاصة وأن الزواج نظام إلهي وسر من أسرار الكنيسة السبعة الغرض منه نمو البشرية والإكثار من النسل وملء الأرض (سفر التكوين ١ : ١٨ ، ٩ : ١ - ٧).

وكان عدم الزواج والإنجاب في العهد القديم نعمة وعلامة غضب إلهي (سفر التكوين ٣٨ : ٣ - ١٠) ، وفي العهد الجديد حضر السيد المسيح عرس قانا الجليل وباركه (أنجيل يوحنا ٢ : ١ - ١١) وقد أكد بولس الرسول قداسة سر الزواج وطهارة المضجع (الرسالة إلي العبرانيين ١٣ : ٣).

وقد اختار السيد المسيح تلاميذه من العلمانيين بل ومن المتزوجين وصاروا البطارقة الأوائل لجميع الكراسي الرسولية التي أسسوها في كل أنحاء المسكونة.

٢- وفي الدسقولية «أقدم الكتب القانونية الكنسية تكرر هذا النص الوجوبي الملزم إذ قالت : «إنه يجب أن يكون الأسقف بلا لوم طاهراً لا يقل عمره عن خمسين سنة ، بعل امرأة واحدة يهتم بأهل بيته جيداً متزناً بالإيمان هادئاً له امرأة هادئة، وإن كان له أولاد يكون قد رباهم في خدمة الله وعلمهم مخافته وأن يكون أهل بيته مطيعين له غير مقاومين أو متمردين عليه، وإلا فكيف يؤدب أبناء شعبه إن لم يكن قد أدب أولاده بالجسد ؟» (الباب الثالث)

٣- كما ورد في قوانين البابا أثناسيوس الرسولي «إن الأسقف الذي لم يؤدب أولاده بعزل من وظيفته ، إذ كيف يؤدب أبناء شعبه إن لم يكن قد أدب أولاده بالجسد ؟» (القانون ٢٠).

٤- في تاريخ الكنيسة القبطية كان إختيار الباباوات والمطارنة والأساقفة منذ دخول المسيحية مصر علي يد مرقس الرسول يتم من بين المدنيين المتزوجين الذين كان أولهم حنانيا (إنيانوس) الذي خلفه وكان متزوجاً ومن بعده الباباوات السادس (يسطس) والسابع (أومانيوس) والثامن (مرقيانوس) والتاسع عشر (ألكسندروس) والعشرون (أثناسيوس الرسولي) والثاني والعشرون (تيموثيوس) وجميعهم من العلمانيين في زمن كان يعاصرهم فيه كبار الرهبان أمثال : بولا وأنطونيوس وباخوسيوس وبيشوي ومقار وشنوده وغيرهم من كواكب البرية الذين لم تكن الأرض وما عليها تستحق وطأة أقدامهم إذ كانوا جميعاً والكنيسة كلها حريصين علي أن تظل الرهينة محتفظة بالغاية منها نظاماً نسياً خالصاً بعيدة عن كل هوي في الرتبة الكهنوتية صغرت أو كبرت.

كما سجل التاريخ الكنسي المصري أسماء ٢٤ بطريركاً من المدنيين فضلاً عن عدد لا حصر له من الآباء الأساقفة والمطارنة الذين كانوا من العلمانيين قبل رسامتهم : من الأراخنة أو من العاملين في دواوين الحكومة أو من التجار ورجال الأعمال أو من الصناع أو من الفلاحين، إذ لم يكن هناك ما يمنع العلماني من أن ينال رتبة الأسقفية أو

البطريركية ، بل أن البابا الثاني والستون (إبرام بن زرعة) كان تاجراً من حيث مهنته ، كما كان سريانياً من حيث جنسيته ورغم ذلك فقد إختاره الأقباط في القرن العاشر ليكون بطريكاً عليهم، كما إختاروا البابا السبعين (غبريال بن تريك) في القرن الثاني عشر وكان من أعيان الأقباط ومن موظفي الديوان السلطاني ورسموه بطريكاً كان بعض هؤلاء من المتزوجين إذ أمنت الكنيسة بالحكمة التي من أجلها جاءت النصوص الكتابية الصريحة موجبة زواجهم ، ذلك أن عملهم هو بين شعبهم ومن أهم واجباتهم هو رعاية مصالح المتزوجين منهم ومصالحهم عند نشوب الخلافات بينهم، والإفتاء لهم فيما يمر بهم من مشكلات زوجية وعائلية وعاطفية لذا وجب عليهم أن يكونوا متزوجين وقد أفاضوا من هذه الأبوة علي من إختارهم قادة ومرشدين ، أما هؤلاء الذين لم يتزوجوا ولم ينجبوا ولم يعيشوا حياة طبيعية بين عائلاتهم فمن أين لهم بروح الأبوة وحنان العاطفة ؟؟ بل وكيف يتأتى لمن عاند طبيعته وأضرب عن الزيجة ولم اتخذ البتولية طريقاً وقهر الذات منهاجاً أن يسوس من عاش حياة عادية ؟ إن فاقده الشيء لا يمكن أن يعطيه كان من بين العلمانيين الذين جلسوا علي العرش المرقسي ٧ من مديري الكلية الاكليريكية اللاهوتية بالإسكندرية و٢ من أساتذتها وخريجياتها ١١ من القسوس و٤ من الشمامسة كتبة (سكرتيري) الآباء البطاركة والعلماء والأراخنة والتجار والموظفين والعمال والفلاحين، كان بعضهم من المتبتلين الذين لم يسبق لهم زواج ، أو ممن ترملوا ولم يتزوجوا ثانية بعد وفاة زوجاتهم أو ممن إرتبطوا بزواج بتولي (أي لم يعاشروا زوجاتهم معاشرة جنسية).

٥- وفي فترة مظلمة من تاريخ الكنيسة ونظراً لما لاقته المسيحية في مصر من اضطهادات وظروف عصيبة غير عادية بدأ الأقباط يختارون أساقفهم من غير المتزوجين حتي لا يعوقهم زواجهم عن التضحية بأرواحهم أو الترحال من بلد لآخر فساد الاعتقاد في خلسة من الزمان وغياب غير

مفهوم للوعي أملت تلك الظروف القاسية الإستثنائية أن البتولية خير من الزواج حيث أن المتزوج يهتم فيما لزوجته وأسرتة (حسبما يقول بولس الرسول في رسالته الأولى إلي أهل مدينة كورنثوس : ٧) لكن عودة منا إلي نصوص كتابنا المقدس فإنه يستصرخ ضمائرنا يقول : «إن بشرناكم نحن أو ملاك من السماء بغير ما قبلتم فليكن محروماً» (رسالة بولس الرسول إلي أهل غلاطية ١ : ٨ و ٩) وإذ إنقلب الوضع إلي نقيضه فصار الإستثناء قاعدة والقاعدة إستثناء وصار رأي البشر عوضاً عن رأي الله مما أوقع الكنيسة كلها في أنحاء عديدة من العالم في أخطاء جسام بعد أن تعارضت العادات مع نصوص الأسفار الإلهية وتناقضت مع الحكمة منها وقد تعالت في القرن الأخير أصوات كثيرة تتنادي بضرورة زواج البطارقة والمطارنة والأساقفة.

٦- فقد حدث أنه بعد وفاة البابا يوانس التاسع عشر (البابا ١١٣) عام ١٩٤٣ أن تم ترشيح الأستاذ وديع بشاي للكرسي البطريركي (الذي صار فيما بعد الراهب القمص داود المقاري مؤسس كنيسة السيدة العذراء بروض الفرج) ، كما تم ترشيح الأرشمندياكون حبيب جرجس مدير الكلية الإكليريكية لكرسي مطرانية الجيزة والقليوبية ومركز قويسنا (في فبراير ١٩٤٩) كما تم ترشيح الأناغستيس الدكتور وهيب عطا الله جرجس وكيل الكلية المذكورة (الذي صار فيما بعد الأنبا غريغوريوس أسقف عام البحث العلمي) عام ١٩٥٧، للكرسي البطريركي عقب وفاة البابا يوسف الثاني (البابا ١٥٥) في ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ وكاد هؤلاء أن يصلوا إلي المناصب التي تم ترشيحهم لها لولا العوامل الخارجية التي وقفت عائقاً في طريقهم رغم الرغبة الشعبية العارمة التي واكبت ترشيح كل منهم والتي كانت تتنادي في كل مرة بضرورة تصحيح الأوضاع التي تردت فيها الكنيسة بعد أن تنكرت للنصوص الكتابية الصريحة والواضحة ، وسوف نشير في نهاية هذا البحث إلي بعض الوثائق التي أسهبت في شرح أسانيد المطالين بذلك.

(ثانياً) من الرهبان :

ولكن بسبب ما عانتها الكنيسة من متاعب إفتقرت الي العناصر العلمانية الصالحة للرسماء أساقفة وبطاركة لا سيما بعد أن أغلقت المدرسة الاكيريكية اللاهوتية بالاسكندرية أبوابها في أواخر القرن الخامس فلجأت الي الأديرة في أواخر القرن العاشر لاختيار أساقفتها وبطاركتها من بين رهبانها (بعد ضرورة) أي عندما كانت لا تعثر علي من يصلح لهذه الدرجات الكنسية من العلمانيين.

*** ولما كان من المستقر في القوانين الكنسية طوال العشرة قرون الأولى لظهور المسيحية الحق الكامل لأهل الايبارشية في اختيار راعيها فقد صار من حقهم الطبيعي أيضاً أن يكون لهم معرفة مباشرة بالمرشحين من الرهبان للمفاضلة بينهم لاختيار الاصلح منهم للمناصب الكهنوتية الشاغرة سواء للكراسي الاسقفية أو للكرسي البابوي البطريركي.

ومنذ ذلك الوقت صار الخلط بين الرهبة والكهنوت وتدرجياً إنعكست الأمور الي نقيضها تماماً فبعد أن كانت القاعدة هي إختيار الأساقفة والبطاركة من العلمانيين والاستثناء من الرهبان ، صارت القاعدة هي إختيارهم من بين الرهبان والاستثناء من العلمانيين وان كان شرط بتوليبتهم أي عدم زواجهم قبل الترشيح قد صار أساساً هاماً للتركية سواء كانوا من الموظفين أو المهنيين أو العمال أو الفلاحين، من الفقراء أو الأغنياء وان ظل الرائد في الاختيار هو مدي الصلاحية لهذا المنصب بتوافر شروط أخرى وقد اختير علي مر العصور ٦٦ بطريركاً من بين رهبان الأديرة المختلفة : أنبا مقار وأنبا أنطونيوس والبراموس والمحرق ودير الزجاج ودير يحنس كما وأنبا صموئيل المعترف وأنبا قبريوس والسرمان وأنبا بيشوي وأبيفا نيوخ ودير جبل طره ودير ستران.

*** وقد نتج عن الخلط بين نظامي الكهنوت والرهبنة أخطر الآثار مما أدي الي تدهورهما معاً وهوما تعاني منه الكنيسة الآن ولأجيال عديدة قادمة حتي يتم الفصل بينهما من جديد فتعود الرهبنة نظاماً نسياً خالصاً

ويعود الكهنوت نظاماً رعوياً شعبياً .

ولذلك فإننا سوف نسهب في هذا الفصل الحديث عن الرهبة بين المؤيدين والمعارضين في النقاط التالية :

- (١) الرهبة كنظام نسكي فردي شعبي لا صلة للكنيسة به.
 - (٢) كيف يظل الراهب محافظاً علي نذره ويعيش منعزلاً وفقيراً بعد أن يخرج من ديريه الي العالم للخدمة الشعبية والكراسة ؟
 - (٣) أما وقد صار اختيار الرهبان رؤساء للكهنة قاعدة بعد أن كان استثناء ... فكيف السبيل للعودة الي المبدأ الصحيح ؟؟
 - (٤) ومتي يتم فض الاشتباك بين نظامي الرهبة والكهنوت ؟
- ثم نختم هذا الفصل بمقالتين سبق لنا نشرهما علي هامش موضوع الرهبة :

(١) الرهبان السابقون .. لماذا لا يتزوجون ؟؟

(٢) الرهبان المعتزلون .. والرهبان العائنون ..



كيف يصلح الراهب الذي مات عن العالم للكراسة بين الأحياء ؟؟

الرهبة أو الرهبانية نظام تعبدى خاص لمن إرتضى لنفسه من الناس أن يعيش في عزلة عن العالم في البراري والقفار بعيداً عن الحياة العامة وإلتماساً للهدوء والتأمل والصلاة ومحاسبة النفس والتعبد لله بغير شاغل والتحلل من الكل والارتباط بالله

والعزلة في ذاتها صعبة علي النفس البشرية العادية ، وإن كانت ممكنة لمن يحتملها وتقضي قوانين الرهبة ألا يبارح الراهب قلايته (صومعته) إلا إذا أسندت إليه مهمة خارج ديريه بشرط أن يكون قد أمضى في رهبنته أكثر من ثلاث سنوات.

وتقوم الرهبنة المسيحية علي أسس أربع :

(١) البتولية : لا هرباً من الزواج ولا كراهية له ، ولكن للتفرغ للعبادة وخدمة الله.

(٢) التجرد : والفقر الإختياري والإقتناع بحياة الكفاف من عمل اليدين ، وتوجب قوانين الرهبنة ألا يسمح للراغبين فيها إحضار شئ معهم ولا أية أموال خاصة حتي ولو لصرفها لصالح الدير لئلا ينتفخ مزهواً بتقدمته أو يشعر بفضله علي إخوته الرهبان فيسقط في خطية الكبرياء ، كما يترك القادم حياة الفقر بإختياره وغير معتبر أي شئ ملكاً له مهما كان تافهاً وغير مطالب بشئ مهما زاد دخله من عمل يديه داخل الدير إلا بالقدر الكافي المحدد له ، وإذا يموت الراهب عن حياة العالم فور قبوله راهباً فإنه يصلي عليه صلاة دفن الموتى ، ومن ثم لا يرث ولا يورث حتي يتوفي ، فالتجرد من الملكية هو المدخل للتجرد من الأفكار الرديئة وكل الخطايا.

(٣) العزلة : عن الناس والوحدة لا هرباً منهم لكن للتفرغ للعبادة والرياضة الروحية فيغلق باب غرفته عليه ليفتح له الله باباً للحديث المستمر معه كل ما بقي من أيامه.

(٤) الطاعة : بمدلولها العميق كفضيلة روحية وأخلاقية علي مثال السيد المسيح نفسه الذي كان مطيعاً في كل شئ حتي موته ، ولكل دير نظامه في تأديب المخالفين لنظمه من رهبانه.

★★★ وقد ظهرت الرهبنة المسيحية كنظام فردي توحيدي تابع من الشعب ، وليس له صلة بالكنيسة إطلاقاً بل كتعبير شخصي عن رغبة دينية واشتياق روحي لأفراد هارين من شهوات العالم ومغرياته.

★★★ ولصعوبة الحياة الإنعزالية الإنفرادية وقسوتها وخطورتها بدأ الرهبان يتجمعون حول شخصيات كبري منهم في جماعات رهبانية ناسكة ما لبثت أن صارت نظاماً متكاملأً ودقيقاً ، وقد كان للإضطهادات التي

وأقبعها الوثنيون علي المسيحيين في أواخر القرن الثالث الميلادي وأوائل القرن الرابع أثراً كبيراً في إزدياد عدد الرهبان ، إذ غادر كثيرون المدن والقرى لاجئين الي الجبال والبراري والقفار حقناً للدماء.

★ ★ ★ ومن مصر انتقلت الرهبة الي فلسطين والعراق والنوبة والحبشة (أثيوبيا) وتركيا وأوروبا ، وبلغت عصرها الذهبي في القرنين الخامس والسادس إذ تجاوز عدد من إنتظم في السلك الرهباني بضع ألوف كما بلغ عدد الأديرة المئات أكثرها للرجال وقليل منها للعذارى من النساء.

★ ★ ★ ونظراً لوجود أنظمة نسكية عديدة قبل ظهور المسيحية عند الهنود والإغريق (اليونان) والمصريين القدماء واليهود فقد رأي البعض أن الرهبة المسيحية مشتقة من هذه النظم وهو ما جعلهم يعتقدون أن الرهبة ليست نظاماً مسيحياً وإنما هي نظام انحدر إليها من العبادات الوثنية [«موجز تاريخ المسيحية» للقس يسطس الذويري (أنبا ديوسقورس أسقف المنوفية الأسبق) - ١٩٤٩ - ج ١ - ص ١٩٨ ، مجلة «رسالة الحياة» - العدد ١٢ - السنة ٣ - ١٩٣٧/٢/٢٢ - ص ٢٠١ ، كتاب «إحياء الكنيسة القبطية بإعادتها الي طقوسها الأصلية» - فريد كامل - ١٩١٣ - ص ٢٩١-٢٩٣ وكتاب «البرهان المحسوس ضد الرهبة وترمل القسوس» - للراهب القس متي عبد المسيح البراموسي - ١٩١٩]

ونطرح جانباً الناحية التاريخية التي لا نري طائلاً من ورائها إذ لا أهمية في رأينا في هذا البحث لإثبات أن الرهبة المسيحية ترجع في نشأتها الي الماضي السحيق وترتبط جذورها بما سبقها من أنظمة نسكية مماثلة أو أن الصلة المذكورة مقطوعة بها تماماً.

★ ★ ★ ومن منظور مسيحي متحرر متجرد تماماً من كل هوي ، وعلي ضوء الكتاب المقدس والمنطق السليم والفكر اللاهوتي المستنير يناقش المعارضون الأسس التي قامت عليها الرهبة المسيحية :

أولاً ، البتولية (عدم الزواج) : كأساس تقوم عليه فقد أخذت بعداً جديداً ، إذ اقتضت الضرورة تعبئة عدداً كبيراً من الكارزين الروحيين المنقطعين والمكرسين للبدء في الهجوم علي جحافل الشر الروحية بالجلولان من مكان إلي مكان وإحتمال المشقات لنشر أشعة ضياء الحياة الأبدية للجالسين في الظلمة وظلال وادي الموت لكي يهينوا لله شعباً مستعداً (إنجيل يوحنا ١ : ١٧) ويمتد ملكوت الله الروحي علي الأرض بين الأمم الوثنية وهذا ما دفع بولس الرسول لأن يطلب من غير المتزوجين والأرامل أن يظلوا بلا زواج (رسالته الأولى الي كورنثوس ٧: ٨) وإن كان قد استدرك ذلك بقوله : «ولكن إن لم يضبطوا أنفسهم فليتزوجوا» تحقيقاً للحكمة الإلهية من الخليفة أن إثمروا وأكثروا واملاؤا الأرض (سفر التكوين ١ : ٢٨) ... ولم تكن البتولية فريضة روحية ولا شرطاً ضرورياً لدخول الملكوت بل واسطة مؤقتة للخدمة بلا عائق عن رضا واختيار من يستطيع أن يقبل الوصية ، وحين إنتشر رسل المسيح في كل بقاع العالم للكراسة لم يشترطوا فيمن إختاروه للكراسة والتبشير معهم أن يكون أعزياً بل لعل إنيانوس أول بطريرك قبطي بعد مرقس الرسول خير دليل علي ذلك إذ كان متزوجاً فبتولية الرسل كانت مؤسسة علي مبدأ أن الحياة غير ثمينة الي جانب هداية الناس الي الايمان بالله وخلص النفوس.

★ وان كان أحد يتمسك بقول بطرس الرسول للسيد المسيح ها قد تركنا كل شيء وتبعناك» (إنجيل متي ١٩ : ٢٧) فلا شك أن هذا لا يعني الزوجات إذ لا يعقل أن تكون الزوجة من بين الأشياء أو المقتنيات المادية التي تركها للتفرغ للخدمة الدينية بل قالها بصريح العبارة «أليس لنا أن نجول بأخت زوجة كصفا وباقي الرسل ؟» (رسالته الأولى الي كورنثوس ٩ : ٥).

★ وحين إختار الله أنبياء العهد القديم وتلاميذه في العهد الجديد كان بينهم المتزوج كموسي وبطرس والمتبتل كإيليا وپولس ، والمعروف بدهامة أن جميع البتولين ككل البشر هم ثمرة زواج ، كما أنه في الأبدية سوف يتكونون جميعاً في أحضان آبائنا القديسين ابراهيم واسحق ويعقوب الذين كانوا حال حياتهم متزوجين !!!

★ ولعلمهم في العصر المسيحي الأول كانوا يشعرون بأن الكرازة تستلزم السفر والاغتراب والذهاب الي أقصى الأنحاء مما يستوجب أن يكون الكارز بلا هموم من قبل زوجته وأولاده وأسرته فلا شك أن مهمة ايليا النبي ويوحنا المعمدان بن زكريا ويولس الرسول وغيرهم كانت تستدعي عدم زواجهم في حينه فإيليا بعد ما كرز أختطف الي السماء ، ويوحنا سجن ثم استشهد في سن الشباب ، ويولس عذبه الحكام وقتله الرومان ، أما خدام هذا الزمان الذين حققوا نجاحاً في الداخل وفي بلاد المهجر فقد كانت وراء قصة نجاح كل منهم زوجة مباركة مكافحة أما الكثير من السليبيات المخجلة التي ترامت الي أسماعنا فقد كان أكثرها - إن لم تكن كلها - من نصيب من انتدبوا من غير المتزوجين الذين تم تكليفهم . بالخدمة في هذه الاقطار .

وان كان هناك من يري أن يولس الرسول قد اقتدي به تلميذه تيموثاوس ، وان يعقوب قد صار قدوه لسمعان ويطرس قد صار قدوة لمرقس ، فإن هؤلاء كلهم لم يكن تبطلهم قاعدة عامة ملزمة لمن يأتي بعدهم بل أن يشوع في العهد القديم حين خلف موسي في قيادة شعب اسرائيل بتولا لم ترفعه بتوليته عن موسي النبي المتزوج الذي شهد عنه الكتاب المقدس بأنه « لم يقم بعد نبي في اسرائيل مثل موسي الذي عرفه الرب وجهاً لوجه » (سفر التثنية ٣٤ : ١) .

وهكذا يري البعض أن الرهينة وان كانت قد بنيت علي الغيرة الروحية الشريفة والرغبة الحقيقية التي وجدت في المسيحيين الأوائل بقصد الوصول الي أعلى مراتب التقوي إلا أن تلك الغيرة نفسها كانت مبنية علي اعتقاد مشوب بشئ من الخلط في فهم حقائق الدين فقد توهموا أن حياة بعض الرسل والأنبياء ينبغي أن تكون نموذجاً للمسيحيين جميعاً ، واتخذوا من بتولية يوحنا المعمدان ويولس الرسول وغيرهم سبباً لتبرير فكرة العزوبة ثم طبقوا ذلك علي ما قاله السيد المسيح ومن بعده تلميذه يولس ففهموا أن حياة البتولية أقدم من حياة الزواج أو أفضل وأسمى وأطهر فنزعوا الي الرهينة في حين أن ما ورد في الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد (التوراة والانجيل) لا يفيد إطلاقاً أن البتولية أمر مطلوب من الجميع فإن

هذا يخالف الناموس الطبيعي الذي شرعه الخالق لتعمير الكون ، كما أنه لا يفيدنا في شئ بأن البتولية لازمة لغير المختارين من الناس للتبشير بينهم أو الذهاب اليهم للمناداة لهم بالتوبة والهداية.

كذلك فإن الاعتقاد بأن محاربة الخطية لا تكفل بالظفر إلا بواسطة البتولية وقضاء العمر في البراري هو أمر يقتضي عدم الأخذ به ببساطة بغير تمحيص ، فالشرور التي يهيم الإنسان التماس منها وقمع الجسد عقاباً علي ارتكابها أو إضعاف شهواته حتي لا يعود الي ارتكابها فليس موضعها بين الأكام الصماء ، وانما مكانها بين البشر الأحياء والجهاد ضد الخطيئة إنما يكون في المدينة والقرية لا في الصحراء الجرداء أما ما يسمونه بالحياة أو السيرة الملائكية التي يحيها الرهبان في الجبال والقفار فيري البعض أنها تنزل بالإنسان الي مرتبة هو في درجة أعلي منها فالملائكة هم أرواح خادمة للبشر العتيدين أن يرثوا الخلاص ، والمفديون العاملون بالإيمان هم أعلي مقاماً في نظر الله من الملائكة ، وأبلغ تعبير عن الفرق بين الإنسان والملاك أن الله تعالى خلق الملائكة من عقل بلا شهوة ، وخلق الحيوان بشهوة بلا عقل لكنه خلق الإنسان بشهوة وعقل، فمن غلب عقله شهوته كان أرفع مقاماً من الملائكة.

★ ان الآباء الأولين من ادم وهابيل وشيث ونوح وابراهيم وموسى وغيرهم كانوا جميعاً يزوجون ويتزوجون وكانوا مثلاً في الطهارة والإيمان والقداسة والسيرة النقية والبركة الوحيدة التي كان يبارك بها الله أصفياه هي كثرة النسل ، فبارك الله آدم بأن يثمر ويكثر وبارك ابراهيم بأن جعله أباً لجمهور من الأمم ، كما كان ابراهيم يتضرع الي الله أن يبارك في النسل وبارك يعقوب ولدي يوسف : أفرايم ومنسى ، كما أن نمو الجنس البشري كان علامة علي بركة الله وعلامة غضب منه علي أية أمة أن يرفع من بنيتها كل مسرة ويبطل صوت الطرب وصوت الفرح صوت العريس وصوت العروس (سفر التكوين ١٥ : ٣ ، ٤٨ : ٢٥ وأرميا ١٦ : ٩).

يقول المعارضون ان البتولية بالمفهوم الرهباني هي ضد البركة الالهية

وتعمير الكون بل هي ضد العقل السليم ، والانسان الذي ميزه الله بالمعرفة والادراك والفحص والتأمل والتفكير والتدبير يستطيع في سهولة أن يقرر أن الكائن البشري الذي جبله الله من تراب قد أعطي ما لسائر المخلوقات الحية من المطالب الجنسية وأن كل نظام آخر يصطدم بهذه الاحتياجات الطبيعية لا يمكن قبوله.

ولذا يقول المعارضون أن ما ينادي به البعض اليوم بالتوسع في الرهبة وبأن يترك الانسان زوجته وأسرته وأولاده هو في الواقع يناقض الوصية الخامسة باكرام الوالدين إذ لم يطلب السيد المسيح له المجد من الناس أن يتركوا آبائهم وأمهاتهم ومقتنياتهم ووظائفهم ليذهبوا الي الصحاري للرهبنة وإلا وجب أن تكون الرهبة سراً مقدساً بدلاً من سر الزواج.

كيف يظل الراهب فقيراً بعد ان يخرج الي العالم للخدمة والكراسة؟؟

ثانياً : الأساس الثاني من أسس الرهبة المسيحية حين ظهرت في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع هو : الفقر الاختياري كمدخل للتجرد من الخطايا بكل أنواعها.

يقول بولس الرسول «فضة أو ذهب أو لباس أحد لم أشته . أنتم تعلمون أن حاجاتي وحاجات الذين معي خدمتها هاتان اليدان . في كل شيء أريتكم أنه هكذا ينبغي أنكم تتعبون وتعضدون الضعفاء متذكّرين كلمات الرب يسوع أنه قال : «مغبوط هو العطاء أكثر من الأخذ»

يقول المعارضون أن الكثيرين قد درجوا علي التغني بفضائل وكرامات الرهبان والراهبات حتي أنه صار التعبير الدراج علي السنة وعاظ كثيرين حين يكلمون الجماهير في عظاتهم عن القداسة والفضيلة عبارة «كان يوجد راهب قديس» وكأن القداسة صارت حكراً علي الرهبان والفضيلة وقفاً علي الراهبات !!!

ولعل ذلك يرجع الي ما إمتلأت به بعض كتب التراث من موضوعات تؤخذ كقضايا مسلم بها فقد أثر بعض الكتاب أن يُظهروا الاستثناءات في حياة الرهبان بصورة بطولية مضخمة مثلما دونوه عن بيصاريون الراهب من أنه ظل ٤٠ يوماً واقفاً منتصباً وسط الأشواك بغير طعام ولا شراب أو عن راهب آخر تعري من ثيابه تاركاً جسده للدغات البعوض وأنه صام أسبوعاً بغير طعام ولا شراب لقتله بعوضة !! وغير ذلك من صور الجهاد الروحي مع النفس ومعروف أن شعبنا المصري أو القبطي يجنح الي العاطفية في التفكير فأوصل جميع رهباننا الي مصاف القديسين والشهداء ووضعوا لهم سيراً صدقها البسطاء وصار كل الأغنياء والفقراء علي حد سواء يندرون للأديرة والرهبان ويعطونهم بسخاء من البكور وكذا العشور والنذور والتقدمات والتبرعات بما يفيض عن حاجة هؤلاء مما جعل البعض يتهافتون علي الرهبة والالتحاق بالأديرة لاسيما وانها صارت المنبع الوحيد لتخريج الأساقفة والزناسات في زمن زادت فيه مشكلة البطالة حدة حتي للحاصلين علي أعلي المؤهلات.

وحتي وقت قريب طالما حُبست الأوقاف علي الأديرة فكانت سبيلاً لإكتناز الرؤساء مما يتنافي ومبدأ الفقر الاختياري الذي تقوم عليه الرهبة وكلنا نذكر ألوف الأقدنة من أجود الأطيان التي كانت بحوزة أديرتنا القبطية وظلت تحبس خيراتها علي أفراد معدودين من المتسلطين عليها وطالما ناشدتهم الجهات المسئولة توزيعها علي فقراء الأقباط أو تعميم خيراتها علي المحتاجين من العلمانيين لكنهم صموا أذانهم حتي يشوا من الاستجابة لهم فقامت السلطات بمصادرتها لصالح جماهير المحرومين من المواطنين اليوساء ، وما نشاهده في هذا العصر من قلايات الخمس نجوم العامرة بكل وسائل الراحة والترفيه من ثلاجات وبوتاجازات وكاسيتات مما يتنافي تماماً ومبدأ الفقر الاختياري والتجرد والزهد الذي تقوم عليه الرهبة المسيحية.

★★★ لقد صارت الأديرة مأوي لكثيرين ممن يسعون وراء الكرامات والحياة الهنيئة بالملذات ومطمعا للوصول الي الكهنوت بكل الرتب والدرجات

وهي آفة تسلبت الي كنيستنا في غفلة من الزمان بعد أن خلطت بين نظامي الرهبنة والكهنوت ، وغدت الرهبنة وسيلة للرئاسة والسلطان علي مر الدهور والأزمان.

*** لقد صارت الأموال والاقواف المحبوسة علي الأديرة وإساءة إستخدامها من جانب بعض الرؤساء والمشرفين علي الأديرة آفة من أفات هذا الزمن الرديء حتي صارت العبارة المشهورة «أن الوقف هو وقف حال الرهبان» ويقصدون بها أن هذه الاوقاف وما تدره من ريع قد عطل الحركة الرهبانية النسكية التي تقوم علي الفقر الاختياري والتجرد التام من كل رغبة في القنية وحب تملك الأشياء والأموال وقد تزايد غني الأديرة وتنامت ثرواتها بعد أن راح كثيرون يتفنون أمام بسطاء شعبنا بفضائل وكرامات ساكني الصحاري من الرهبان والراهبات فصدقهم الاغنياء والفقراء حتي صاروا ينذرون لها الأموال ويغدقون عليها المنح والعطايا والهبات بسخاء بل أن كثيرين كانوا يتنازلون عن كل ما يملكون للأديرة ولم تدخر النساء حتي عليهم بل أن بعضهن كن ينذرن للرهبنة الأجنة في الأرحام، ولعل هذا الغني الفاحش للأديرة وجمع المال قد أصبح هدفاً للكثيرين من الرهبان قطعوا أنفسهم وكنيستهم بأوجاع كثيرة لا سيما من خرج منهم من الأديرة للخدمة بين المدنيين خاصة في بلاد المهجر.

أما من بقي داخل أديرتهم فقد صاروا يتمتعون بخيرات أوقافها مما يتنافي مع مبدأ العمل الاجباري لكل راهب كجزء أساسي في حياته علي غرار ما أظهره الملاك للقديس أنطونيوس مؤسس الرهبنة وبذلك تفشت البطالة بينهم التي نعرف أضرارها جيداً مما أضعف الروح النسكية اذ مالوا الي راحة الجسد فانطفأت فيهم حرارة الروح.

والعجيب ان بعض الرهبان راحوا ينشغلون بأنواع كثيرة من الأنشطة كالصناعة والزراعة والتجارة فبعد أن هربوا من العالم وارتباكاته ليتفرغوا للعشرة مع الله عادوا فأربكوا أنفسهم من جديد بأنواع من الاهتمامات

المختلفة مما يعد إنحداراً رديئاً ونكسة محزنة عن الطريق السوي للرهبنة السليمة والأصيلة.

ثالثاً : الطاعة : وفي القوانين الرهبانية تفصيل دقيق لكيفية ممارسة هذا المبدأ الثالث من المبادئ التي تقوم عليها الرهبنة المسيحية : فلا يستطيع راهب أن يتحرك بدون إذن رئيسه سواء أكان للمشبي خارج الدير أو داخله ، ولا أن ينقل شيئاً من مكانه بدون إذنه ، لا أن يقوم بعمل مهما كان ضئيلاً ، ولا حتي أن يغادر قلايته (صومعته) اسي أي مكان في الدير إلا بعد الرجوع اليه وليس مسموحاً لراهب أن يتفوه بكلمة ، ولا حتي أن يقضي حاجته الضرورية بغير إستئذانه وقد كان من القوانين الرادعة للخارجين علي أنظمتهم أو المستهترين بها حتي في أتفه الأخطاء عقوبات قاسية تتدرج من اللوم الي التوبيخ العلني والحرمان من الطعام والعقاب البدني والجلد بالسياط والحبس داخل الصوامع للمتذمرين من الرؤساء والحرمان والطرده لمن لا تكفيه مثل هذه العقوبات وإن كانت الطاعة واجبة في كل مجتمع لحفظ النظام وتسيير دفة الأمور ، لكن أن تصل الطاعة الي الغاء الكيان الانساني واهدار الأدمية فهو الأمر الذي يحتاج الي مراجعة وتصحيح.

*** إن التحكم في النفس البشرية التي خلقها الله علي صورته ومثاله هو أمر يتنافي وأبسط مبادئ الدين وقواعد العقل السليم وهو الأمر الذي قاست منه الكنيسة ولا زالت حين تحكمت فيها مثل هذه الميول في سياستها ، الأمر الذي تمخضت عنه ديكتاتورية بغيضة في الغرب وثورة هادرة قسادهما رتن لوثر وألرخ زونجلي وچون كلفن الذين قادوا ثوراتهم ضد صكوك الغفران ومحاكم التفتيش في العصور الوسطي وما تلاها من انقسامات مريرة شطرت الكنيسة وبددت سلامها ، وهو أيضاً ما تعاني منه الكنيسة في كل مكان وزمان حين يطالب رؤساؤها الرهبان شعوب كنائسهم بالطاعة العمياء في كل ترتيب كنسي وشعبي وما خلافاً المجالس المليئة مع البطارقة ببعيدة عن الأذهان وما أفرزت من عثرات لجماهير المؤمنين من كل الطبقات.

رابعاً ، العزلة : وقد كانت عزلة الراهب أو توحده في بداية ظهور الرهبنة التي ما لبثت أن صارت جماعات رهبانية أو علي سبيل المجتمعات النفسية فأساس فكرة العزلة هو محاربة الخطية بالبعد عن الناس في البراري والقفار والحقيقة أنه إذا أراد انسان أن يحارب عدواً وجب عليه أن يهاجمه في مقر داره وأنه لا يستطيع أن يغلبه إلا إذا ضربه في قلب عرشه ومركز سلطانه أما الهروب الي الصحاري والجبال بحجة محاربة الرذيلة المتحصنة داخل النفس فهو يشبه الي حد كبير محاربة عدو في غير ميدان القتال ، فماذا يمنع المرء من محاربة الخطية في المدن والقرى والمعترك الحقيقي للحياة ؟؟؟ إن كانت الرهبنة تقوم اساسا علي العزلة عن ضجيج العالم فقد صار القول المعروف عن الرهبنة «إذا خرج السمك من الماء يموت فكذلك إذا خرج الراهب من البرية أو من ديره فإن خوف الله يموت في قلبه» ، فإذا كان هذا هو المبدأ فلماذا يخرج الراهب الي العالم للخدمة والكراسة من ديره لسنوات طوال بل ويرسل للخدمة في بلاد المهجر حيث المدنية المتحررة من كل القيود ؟؟؟

هذا هو السؤال الصريح الذي يطرحه المعارضون ويحتاج الي جواب صحيح !!!

فكيف نفرض الاشتباك بين كل من الرهبنة كنظام نسكي تعبدى خاص والكهنوت كنظام رعوي شعبي خالص ؟

اختيار الرهبان رؤساء للكهنة استثناء صار قاعدة ... متى يتم تصحيحها ؟

روي تاريخ الكنيسة ان البابا أثنا سيوس الرسولي في زيارة له لأحد الأديرة الباخومية أراد أن يرسم قسيساً من رهبانه إذ كان الكهنة الذين يقيمون الصلوات في الأديرة من قداسات وصلوات المرضى وغيرها من الطقوس ممن يستدعونهم من المدن والقرى المجاورة لكن أنبا باخوم رفض بإصرار رسامة أي من رهبانه قساً ، وكان يحذرهم من مثل هذه الرسامات ، كما كان أنبا انطونيوس الذي كان أباً روحياً للبابا أثناسيوس غير حائز ،

★ ان ارتباط الرهبنة بالكهنوت كنظامين مختلفين تماماً صار وبالأعلى الكنيسة كلها (كما قال الباحث اللاهوتي المدقق القمص عبد المسيح المسعودي الكبير) الذي قرر أن «الأديرة كانت في سالف الأيام مشهورة بثلاث فضائل هي : العلم، والعفة، والزهد في المال، فصارت اليوم موصوفة بالجهل ، والخطية والطمع، [أشار الي ذلك أنبا باسيليوس مطران أبو تيج الاسبق في كتيبه «الصيحة التمهيدية لابقاظ الكنيسة القبطية الارثوذكسية»- ١٩٢٠ - ص ٥].

★ ★ ★ لهذا يقول المعارضون أنه في صدد هذا الخلط بين نظامي الرهبنة والكهنوت فان العقل يرشدنا كما ان التجارب تعلمنا أن الكاهن أياً كانت رتبته (قساً ، قمصاً ، خوري أبسكوبس ، أسقفاً ، مطراناً ، بطريركاً ، بابا) يجب أن يكون ملماً بشئون رعيته ، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يتوافر هذا الشرط في راهب قضى عمره بين الصخور والاكام الصماء في دير بعيد أو مغارة نائية متوحداً لا يخرج منها إلا نادراً ، كما أنه من غير المعقول أن تكون معاشرته للوحوش الضارية في الصحاري تساعد علي دراسته لأمر المجتمع الذي يؤتمن علي رعايته ويطلب منه ارشاده وأن يسود عليه ويسوس أفراده بعد أن فقد في خلوته إنس المعاشرة وبشاشة الوجه واجتماعية الحياة العادية ، أو كيف يستطيع ريان سفينة أن يقودها بغير خبرة تواكب احتياجات القيادة التي يتسلم زمامها في وسط أمواج متلاطمة وعواصف عاتية وأنواء هائلة !!!

ولا يصلح الانسان الذي ألف حياة الراحة وهناء البال للعمل والجد والنشاط والتجوال والترحال؟ وهل يستطيع الانسان الذي لم يعاشر إلا عدداً قليلاً من البشر يشبهونه في بيئة انغلاقية أن يكون ليناً رحوماً كريماً في المواقف التي تستلزم منه هذه العواطف؟!

إن فاقد الشيء لا يعطيه وهؤلاء الذين لم يالفوا الحياة الاجتماعية العادية يستحيل عليهم أن يسوسوا مجتمعاً صار غريباً علي طبيعتهم .

★★★ كما يقول المعارضون لاختيار الأساقفة من الرهبان إن حياة العناد وقهر الذات التي يمارسها الراهب مع نفسه حين ينخرط في سلك الرهبنة يستمر ملازماً له وكما قاست الكنيسة ولا زالت من جراء هذا العناد المقيت فالصفات الواجب توافرها فيمن يتبوأ منصباً رئاسياً أو رعوياً لا يمكن أن تكتسب بين يوم وليلة أو تلهم إلهاماً إذ لابد أن يتمرس عليها طوال حياته.

★★★ كذلك يقول المعارضون أنه بالأمس كانت تخضع الكنيسة لسلطان الرهبان البسطاء أما اليوم فإن مناصب الرئاسة تستوجب فيمن يقبلها ان يكون مختبراً عالمياً تقياً تقوم سلطته علي الاقتناع بأن رابع النفوس حكيم وليس بالكبرياء أو الاستعلاء.

★★★ ويضيف المعارضون أيضاً أن رؤساء الكنيسة كانوا يختارون قبل ظهور الرهبنة من العلمانيين (المدنيين) بل ومن المتزوجين (غير البتولين) تطبيقاً لما ورد في الكتاب مقدس بحتمية أن يكون الاسقف متزوجاً (رسالة بولس الرسول الاولى الي تلميذه تيموثيوس ٣ : ١) وأن يهتم بأهل بيته جيداً لأنه إن لم يكن يعرف أن يدبر بيته فكيف يعرف أن يعتني بكنيسة الله ؟؟ (٣ : ٢ و ٥) وأنه يجب ان يبقى مع زوجته التي تزوج بها قبل تكريسه للخدمة ، وكذلك إذا خصي نفسه لكي لا يعاشرها وأعتبر زواجه منها نجاسة أو أمتنع عن الانجاب منها صار محروماً [قوانين الرسل - الكتاب الاول - القوانين ١٣ و ٢٢ و ٤٦ وقوانين مجمع ليبرس سنة ٣٠٥ : القانون ٣٣ وقوانين مجمع لنكور - القانون ١٤].

وان كل من يفتخر ببتوليته علي المتزوجين يطرد من وظيفته [قوانين مجمع غنغرا : القانون ١٠] أما مجمع نيقية المسكوني (العالمي) الاول سنة ٣٢٥ فقد عرضت عليه مسألة زواج رجال الاكليروس علي اختلاف درجاتهم فقد كاد ان يقع في الخطأ لولا أن تداركته العناية الالهية بقيام أنبا بنفوتيوس (أحد أساقفة الصعيد) بايضاح أخطار البتولية الاجبارية

فرفضها المجمع واكتفي بمنع زواج الكاهن المترمل بغير أن يصدر بذلك قانوناً.

*** وقد ظل إختيار الأساقفة من المتزوجين سارياً حتي القرن العاشر حيث أختير البابا ميخائيل (البطريك ٦١) متزوجاً إذ كانت البتولية والزواج متساويين كما أختير البابا يوحنا السادس (البابا ٧٤) (١١٨٩ - ١٢١٦) وكان مترملاً قبل إختياره للكرسي البطريكي [«وطني» ١٠/١٠/١٩٧٨ - ص ٢].

لهذا كله يؤكد المعارضون لاختيار الأساقفة من بين الرهبان ان الخلط بين نظامي الكهنوت والرهبنة كان سبباً من أسباب تدهورهما معا - الأمر الذي تعاني منه الكنيسة وسوف تظل تعاني منه لأجيال عديدة حتي يتم الفصل بينهما تماماً وتعود الرهبنة نظاماً أنسبياً تعبدياً خالصاً ويعود الكهنوت نظاماً شعبياً رعوياً.

*** وان كان التعمير المعماري مطلوباً للأديرة التي طالتها يد التخريب ابان عصور الاضطهاد الفاشم أو الهجمات البربرية الطاغية باعتبار أن الأديرة هي في الاصل مساكن الله مع قدسيه الذين يعتبرون خط الدفاع الاول عن الكنيسة ، فان التعمير الحقيقي والأهم لما حدث علي مر العصور من خلط خطير بين الكهنوت والرهبنة فأتسدهما معا فان خرج الرهبان من أديرتهم للخدمة في كنائس العالم بقدر ما هو ممنوع طبقاً لقوانين الرهبنة الأصلية فهو تحطيم مرعب لركن من أركانها ونكثاً لعهد الراهب مع ربه !!

وقد سبق أن أصدر البابا كيرلس الرابع (أبو الاصلاح) منشوراً يحظر فيه علي الرهبان مغادرة أديرتهم أو إقامتهم في المدن أو تعيينهم قسوساً بأية كنيسة خارج أديرتهم أو أخذ إعترافات العلمانيين من الرجال أو النساء أو مناولتهم أو زيارتهم في منازلهم أو المبيت لديهم لما في ذلك من إفساد للنظام الرهباني ، ويكون غالباً ما لم يكن قد اختلط بالناس عنصراً أساسياً فيها بدون خبرة كافية بحياة العلمانيين وقضايا المجتمع الذي يعيشون فيه

فيتطرفون في أحكامهم مع الكهنة والشعب فتحدث الانقسامات والمنازعات ويكون سببا في إعتارهم وفي بنیان نفوسهم ، وهذا التعمير البشري للرهبنة يحتاج الي قديسين يجاهدون ويتوحدون لا نراهم بل نري ثمار توبتهم تبني كل كنيسة ، وهؤلاء يحتاجون الي شيوخ حكماء يقيمون في الأديرة وآباء قادرين علي التسليم الصحيح [«الرهبنة» - القمص يوسف اسعد - ١٩٨٠ ص ١٥١].

هذا كله يحتاج الي وقفة لتصحيح المسار كما يقول أصحاب هذا الرأي من المعارضين.

كيف تعود الرهبنة الي طبيعتها النسكية؟؟

إن رواد الرهبنة الأول : بولا وأنطونيوس وباخوميوس وشنوده لم يحصلوا علي أية رتبة كهنوتية بل رفضوها بإصرار واع رغم كل الضغوط عليهم لقبولها ، ولم يكن هذا الرفض مجرد الإلتصاع وشعورهم بعدم الاستحقاق ، ولكن بالدرجة الاولى لامتلائهم من روح الإفراز والإستتارة التي أرشدتهم الي أن خروجهم من العالم لا يمكن أن يكون له عودة اليه بعد أن ماتوا عن شهواتهم فيه إذ أن قبولهم للوظائف الرعوية أو الكهنوتية وانفتاحهم عليها سوف يقودهم حتماً الي عدة مشغوليات جديدة تعوق تمتعهم بالوحدة مع الله ، لا سيما وأن منشأ الرهبنة كان منشأ شعبيّاً بعيداً عن الاكليروس ، ومطلباً شخصياً بعيداً عن كل رغبة قيادية ، وطريقاً طاهراً للعبادة النقية الخالصة لله المنزهة عن كل هدف أرضي ، فقد بدأت حركة عالمانية (مدنية) لا دخل للكنيسة فيها ، ولم يكن الرهبان سوى جمهرة من المدنيين الأتقياء الباحثين عن خلاص نفوسهم بغير سعي للحصول علي أية رتبة كهنوتية قد تشعل في القلب الطمع في أية صورة ، وتقضي علي السلام الذي ترفرف حمائمه علي الدير وعلي من فيه ممن وضعوا أنفسهم بعيدين باستمرار عن العالم ورئاساته ولا تستهويهم الخدمة بين الناس مهما كانت الالاحات عالمين يوم أن إختاروا الرهبنة طريقاً أن الحروب الروحية ضدهم سوف تكون بحب الخدمة وهو إلحاح في اللاشعور للهروب من الواقع، وهو

ما إنقلب الي نقيضه في الوقت الحاضر بعد أن صارت الرهبة هي المدخل الرسمي والوحيد لتبوأ مراكز التدبير الكنسي القيادي ، وقد حدث أن ترك القمص ميخائيل رئيس دير أنبا بولا عام ١٨٧٥ ديره ودينه لعدم إختياره بطريراً واغتصب أوقاف الدير كلها [مجلة «الرسالة» التي تصدرها جمعية الدراسات القبطية بنيو جيرسي بأمريكا - مايو ١٩٩٣ - ص ١] هذا كله يقودنا بالضرورة الي القول بغير خوف أو وجل إنه صار حتماً الرجوع بالرهبة الي طبيعتها العالمية (المدنية) الاصلية البعيدة عن كل الرتب الاكثروسية (الكهنوتية) ، والفصل تماماً بين النظامين ليعود لهما نقاؤهما بغير إختلاط ولا امتزاج ولا تغيير ...

*** كذلك فان الأمر يقتضي عدم رسامة الرهبان في أية درجة كهنوتية تزيد علي رتبة الشماسية إلا في حدود احتياجات كل دير للممارسة الفعلية للطقوس الكنسية داخلها الخاصة برهبانه .

*** كذلك عدم السماح لأي راهب من الحائزين حالياً علي رتبة القسيسية أو الأسقفية بأخذ اعترافات المدنيين مهما تكن المبررات ، أو أن يقتصر أخذ اعترافات الرجال فقط علي الكهنة الشيوخ منهم المشهود لهم ممن في داخل الدير بطهارة السيرة والسريرة بدون ضغط أو اكراه من أي نوع في إختيار الراهب منهم لأب إعترافه وعدم تحديده برئيس الدير أو غيره .

*** الي جانب ضرورة تصفية الأوضاع الحالية الناجمة عن خدمة الرهبان خارج أديرتهم أو في كنائس الايبارشيات المختلفة في مصر وبلاد المهجر واستبدالهم بكهنة متزوجين .

*** واستكمالاً لتصفية الأوضاع الحالية الناجمة عن خطأ أو خطية أو إن شئت القول «جريمة» الخلط بين نظامي الرهبة والكهنوت فإنه يلزم إنهاء التمييز الواضح في معاملة الرؤساء الدينيين بين الكهنة الرهبان والكهنة المتزوجين وتفصيل هؤلاء علي أولئك في أمور شتى بعد أن أصبح الكهنوت تابعاً لرئاسات رهبانية الأصل وما نتج عن هذا الخلط في المعاملة

تشجيعها الكنائس والجمعيات لأغراض مختلفة ، كما استعدت لها الأديرة بوسائل مختلفة كإعداد أماكن انتظار السيارات القادمة بمشتركها وكذا بمكتبات عامرة بكل احتياجاتهم من مطبوعات وتسجيلات صوتية ومرئية وهدايا متنوعة من كل صنف وهو تطور طبيعي فرضته مجريات الأمور مغلفاً بتبريرات قد تبدو منطقية من الناحية الروحية، كذلك تجند الأديرة عدداً من الرهبان بكل دير لخدمة الزائرين الأمر الذي أدخل هؤلاء في حروب روحية ونفسية نتيجة لعدم التزام كثير من القادمين بسلوكيات العفة والوقار اللازمين وسقوط الحواجز بين ساكني الأديرة وزائريها وبعد أن تزايد عدد الراغبين والراغبات في الاعتراف بأسرارهم علي أيدي الكهنة الرهبان ، كما صارت الأديرة بديلاً للصلاة بكنائس المدن والقرى عند عدد كبير من المترددين عليها و أصبحت العلاقات بين العلمانيين والرهبان هي علاقة إجتماعية واهتزت الي حد كبير الاحساسات النموذجية بالوقار والتكريم نحو هؤلاء الذين أفقدتهم هذه الزيارات لذة خلوتهم الروحية وفقدهم الاختياري وعزلتهم الطوعية.

ان السعي لتصويب المسار أو علي الأقل مراجعته وتقييمه وتقويمه هو أمر لا غبار عليه ولا يتناقض مع التقدير الكامل والواحي لأمجاد الماضي واحتياجات الحاضر وتطلعات المستقبل.

★ واذكر في هذا المجال حواراً دار منذ أكثر من ٤٠ سنة علي صفحات جريدة «مصر» اليومية التي كانت تصدر للتعبير عن الكنيسة القبطية طوال ٧٠ سنة متواصلة (والتي تشرفت بالعمل سكرتيراً لتحريرها) حواراً دار علي صفحاتها بين المرحومين القمص أرسا نيوس زكي والدكتور زميسيس جرجس عضو المجمع اللغوي ونجل المفكر المستنير جرجس فيلوثاوس عوض حول موضوع ضرورة زواج الاساقفة، حيث نادي اولهما ببقاء الحال علي ما هو عليه من رسامة الاساقفة من الرهبان بينما عارض ثانيهما هذا الإرث التقليدي لمخالفته لنصوص صريحة في الكتاب المقدس الذي يوجب ضرورة اختيار الاساقفة والمطارنة والبطاركة من المدنيين المتزوجين ، وعدم قصر مناصبهم علي الرهبان والسماح للمتبتلين من غير الرهبان بتولي هذه

المناصب وتنقية التوجه الرهباني من التطلعات للمناصب الكهنوتية والعودة بالنظامين الي مسارهما الطبيعي والصحيح.

لا يقصد المعارضون بهذا مجرد العودة الي ماضي مجيد تغيرت ظروفه، ولا يستوعب الحاضر بمستجداته وما يتطلبه المستقبل بتطلعاته واحتياجاته ، فما تعانيه كنيستنا في حاضرها من تقوقع قاصر عن مجاراة الزمن بخبراته وتعيش الواقع الراهن بمقوماته وتقديم الكثير للمستقبل وضروراته فلا تعيش في انعزالية تقوَّعت عند اعتاب قرون مضت ومخلفات بالية ورواسب خاطئة أورثتها الأيام لأجيالنا المعاصرة في معايير متداخلة وتسلك الي حياتنا في غفلة من الزمان حتي كادت تفقدنا أديتنا التي نركض مسرعين نحوها ونسعي في كد للوصول اليها.

★ ★ ★ الرهبان السابقون .. لماذا لا يتزوجون؟

ويحدث كثيراً أن تقبل الأديرة بعد فترات اختبار متفاوتة من يرغب في الانتظام في الانتظام في هذا السلك، لكن ما يلبث أن يكتشف عدم إمكانية مواصلة السير علي هذا الدرب أو يلقي في طريقه ما يضطره إلي مغادرة ديره فيقتنع بأنه أخطأ طريقه فيسرع إلي العودة إلي حياته العادية، وتصبح الفترة التي قضاها بين صفوف الرهبنة مجرد ذكرى لها انطباعاتها التي تختلف من شخص لآخر حسبما مرت به من أحداث!

وحين يعود إلي حياته المدنية ويسعي للتمتع ببركات سر الزواج المقدس يلقي كل رفض واستنكار كما لو كان قد ارتكب جريمة أو اقترف وزراً لا يقل عن الزندقة أو الهرطقة، وإن وجد الزوجة المناسبة لا يجد من رجال الكنيسة من يقبل القيام بمراسم زواجه، والويل لمن يجرى من القساوسة علي تزويجه إذ تلاحقه اللعنات من الرئاسات والتحقيقات والمحاكمات وقرارات الإيقاف وشتي أنواع الحرمانات كشريك في جريمة اقترفها الراهب السابق وهو ما يسمى «بكسر النذر» الذي سبق أن قطعه علي نفسه حين ارتضى الرهبنة نمطاً لحياته !

وأمامي قائمة بأسماء عشرات من الرهبان الذين غادروا أديرتهم في الفترة الأخيرة بما يمثل ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ الكنيسة القبطية ولأسباب عديدة لا داعي لذكرها منعاً للحرج ، وحين أعيتهم الحيل في الحصول علي تصاريح زواج سلكوا واحداً من طرق ثلاث : تغيير الملة والطائفة أو تغيير الديانة أو ارتكاب الخطيئة وعند كل منهم مبرراته أمام الله والناس والضمير !!

أليس من الأفضل النظر إلي هؤلاء الرهبان السابقين نظرة أبوية وواقعية أفضل من إجبارهم علي اللجوء الي طرق ملتوية لا ترضيها ضمائرهم ؟

إن كسر النذر خطيئة ككل الخطايا التي يغفرها الله تعالى ودور الكنيسة هو العلاج لا الإعدام والأخذ بيد الخاطئ للنهوض من كبوته وليس قطعه من جماعة المؤمنين أو تكفيره، والزواج يقينا علاج لمن لا يحتمل البتولية وخير للمرء أن يسعى لخلاص نفسه، فإن كان قد سبق له أن اختار الرهبة طريقاً للوصول إلي الأبدية الصالحة والحياة الأفضل لكنه لم يحتمل البقاء بين صفوفها .. فمما لا شك فيه أن العودة إلي الحياة الطبيعية أفضل من المكابرة والسلوك غير السوي الذي ياباه صاحب الضمير الحي.

إن التصريح للرهبان السابقين بالزواج الشرعي القبطي الأرثوذكسي أمر يتحتم تيسيره وليس وضع العراقيل أمامه إن كنا ننسعي لخلاص النفوس حقاً.

[نشرت هذه المقالة بجريدة «مصر» - العدد ٨٨ - ١٦/١٠/١٩٩٤ - ص٤].

★ ★ ★ الرهبان المعتزلون والرهبان العائدون

في كتابه «البرهان المحسوس ضد الرهبة وترمل القسوس» الذي صدر عام ١٩١٩ قال القس متي عبد المسيح البراموسي وكيل شريعة الأقباط الارثوذكس بوادي حلفا بالسودان أن أكثر من تركوا الرهبة في عهد البابا كيرلس الخامس وحتى تاريخ صدور الكتاب المذكور قد بلغ ١١٥ راهبا وأن

أهم أسباب اعتزالهم الرهبنة هي : عدم قدرتهم علي حمل نيرها الثقيل ، ومعارضتهم لما وقع عليهم من ظلم رؤسائهم ورغبتهم في العودة الي حياتهم المدنية للزواج أو لغيره من الاعذار.

وفي التصريح الذي أدلي به البابا شنوده لجريدة «وطني» والمنشور بعدها الصادر في ١٨/١٢/١٩٩٤ (ص ٥) قال : «أن للرهبنة تقاليدها وضوابطها وأنه ينبغي علي الراهب أن يلتزم بها، أما من يخرج عليها ويعتزل الرهبنة ثم يحاول العودة اليها فانه يخشي من عودته علي الرهبان الآخرين الذين نحرص علي أن تمثل أمامهم القدوة الحسنة في الالتزام بالتقاليد .. والضوابط».

وقد جاء بمنشورات المعارضين بالجبهات المختلفة في مصر وبلاد المهجر أن عدداً من الرهبان والراهبات قد تركوا الأديرة بعد ما تعرضوا له من مواقف وبصور متنوعة وأن بعض هؤلاء قد تزوجوا ..

★ والأسئلة المحيرة التي يرددها الكثيرون الان هي :

- ما هي الاسباب الخفية لاعتزال هذه الاعداد المتزايدة للرهبنة وعودتهم لاستئناف مسيرة حياتهم المدنية خارج الأديرة ؟

- ولماذا نسمح باخراجهم من أديرتهم للاستعانة بهم في الخدمة الكنسية مع سابق علمنا بما فيها من تيارات وأنواء تعصف بعفتهم وتلوث نزاهة أيديهم وطهارة عيونهم وحواسهم ؟؟

- لماذا نستعين بهم في الخدمة بكنائس المدن والقرى وبلاد المهجر في أجواء معثرة لهم، ثم نتركهم لسنوات طوال خارج أديرتهم مما ينسيهم حياتهم الرهبانية ، ولا نصدر قراراً ملزماً بعودتهم جميعاً الي قلايهم (صوامعهم) لممارسة حياتهم النسكية وعباداتهم حفظاً لبتولييتهم؟

ثم ... لماذا نكيل باكثر من مكيال : فنرفض عودة بعض من إعتزلوا رهبنتهم الي أديرتهم بعد أن رأوا ان الظروف التي تركوا من أجلها

صوامعهم قد انتهت بينما نسمح لغيرهم بالعودة الي حياتهم الرهبانية بعد أن خلعوا ملابسهم وحلقوا لحاهم بل وتمت رسامتهم أساقفة، وأسندت اليهم أخطر المسئوليات وتبوا مواقع التدبير الكنسي علي أعلي المستويات ؟

أسئلة كثيرة تحتاج الي صدق وصراحة في الاجابات ،،،

[نشرت هذه المقالة بجريدة «النيل» - العدد ٧٠ - ١٩٩٥/١/٢٥ - ص ٢
وبجريدة «الحقيقة» - العدد ٣٤٥ - ١٩٩٥/١/٢٨ ، وبجريدة «الخضر» -
العدد ٤٠ - ١٩٩٥/١/٢٩ - ص ٧]

(ثالثاً) من أساقفة ومطارنة الإيبارشيات :

وفي تطور تاريخي ثالث ظهر رأي يناادي بأنه ليس في تاريخ الكنيسة ولا عقيدتها ولا طقوسها ولا قوانينها ما يمنع من اختيار البطاركة من أساقفة ومطارنة الإيبارشيات الذين سبق رسامتهم لاقاليم الكرازة وأنه خير للكرسي البابوي أن يختار له من سبق أن عرفه الشعب عمن لم يعرفه من العلمانيين والرهبان علي ضوء ما ظهر من خبراتهم في ايبا رشياتهم وما إكتسبوه من مهارة في القيادة.

ويقول أصحاب هذا الرأي أن ذلك كان سارياً حتي عهد البابا خائيل الاول (البابا ٤٦) الذي ساير الكنيسة الأنطاكية السريانية الأرثوذكسية في اختيار البطاركة من الرهبان ، وقد أنتخب علي هذا الأساس البابا مينا (البابا ٤٧) الذي جاء بعده وصارت قاعدة مستقرة وقد أختير أيضاً من بين مطارنة وأساقفة الإيبارشيات ثلاثة في القرن العشرين هم : يؤانس التاسع عشر الذي كان مطراناً للبحيرة (دمنهو) وصار البابا ١١٣ (في الفترة من ١٩٢٨/٦/١٨ الي ١٩٤٢/٦/٢١) والبابا مكاريوس الثالث الذي كان مطراناً لأسيوط وصار البابا ١١٤ (في الفترة من ١٩٤٤/٢/٨ الي ١٩٤٥/٨/٣١) والبابا يوساب الثاني الذي كان مطراناً لجرجا (محافظة سوهاج) وصار البابا ١١٥ (في الفترة من ١٩٤٦/٥/١٤ الي ١٩٥٦/١١/١٣).

*** ولكن هذا المبدأ هوجم بشدة من المعارضين الذين بنوا معارضتهم علي ما يلي :

(١) إن كانت حجة المنادين بهذا الرأي هو خبرة سابقة اكتسبها أثناء ولايته في إيبارشيتته ، فهو أمر يصعب قبوله من الناحية الروحية فالروح القدس الذي حل عليه حين أختير أسقفاً هو نفسه الذي يحل علي العلماني أو الراهب إذا ما اختير للكرسي البطريركي ثم فلا يمتاز هذا عن ذاك في هذا المضمار ، بل أن هذا التبرير يعني أن الرعاية لا تقوم علي أساس النعمة المعطاة من الروح القدس بل علي أساس المهارة الادارية أو الحكمة البشرية ، وهو الأمر المرفوض تماماً من وجهة النظر الروحية المسيحية والكتابية.

(٢) أن ترشيح أساقفة ومطارنة الايبارشيات للكرسي البطريركي يجعل المرشح هدفاً للقذف العلني من فوق المنابر وفي النشرات الاعلامية والدعائية في الحملة الانتخابية علي سبيل المنافسة من المرشحين بعضهم البعض وغالباً ما تكون سبباً في الخصومات لا بدافع المصلحة العامة بل الخاصة لكل من المرشحين ومؤيديهم وخصومهم ، الأمر الذي ينبغي أن ينأى به كل محب لكنيستته حفظاً لكرامة الكهنوت.

(٣) ما يحدث من نقد لبعض المرشحين ضد البعض الآخر أمام مؤيديهم يتنافى ومبادئ المحبة المسيحية ويؤدي الي إنقسام الشعب لشيع وأحزاب كل منها يؤيد مرشح بذاته ضد الآخرين.

(٤) ما نشاهده من أساليب غير كنسية في استجداء أصوات الناخبين لعمل دعايات مكشوفة مقابل أجور مادية أو وعود مغرضة أو لتأييد مفاهيم معينة تخدم المرشحين وأنصارهم أمور كلها لا يقبلها الضمير الحر.

(٥) انقسام مجمع المطارنة والاساقفة بتأييد مرشح دون آخر يعرض الكنيسة لهزات هي في غني عنها ، كما أنه يجعل من بعضهم للبعض الآخر عدواً أو غريباً.

(٦) المطران أو الأسقف الذي يترك إيبارشيته سعياً وراء المنصب البطريركي هو أسقف يبرهن علي عدم صلاحيته لتخليه عن شعبه وتركه له وإحتقاره للعطية التي منحها له الله فهو ليس براع صالح اذ لم يكن أميناً في القليل الذي هو شعب ايبارشيته فكيف يؤتمن علي الكثير الذي هو شعب الكرازة كلها ؟؟ وكيف يطلب من الله والناس استبدال هذه الخدمة وهذه العطية بخدمة أخرى ، وعطية مغايرة ؟؟

(٧) ولما كانت قوانين الكنيسة المستقرة منذ تأسيسها تعتبر علاقة الخادم بخدمته علي أي مستوي (شماس - قس - أسقف) أشبه بعلاقة الزوج بزوجه التي لا تنفصم عراها الا بالموت ، كما تعتبر الكنيسة بعد وفاة البابا مترملة ويعتبر أفراد شعبها يتامي ، وكما أنه لا يجوز للزوج المسيحي أن يطلق زوجته ، وأن من يطلق زوجته ويتزوج بغيرها يعتبر زانياً كذلك فإن المطران أو الأسقف لا يحل له أن يترك إيبارشيته التي رسم لها ويسعي وراء المنصب البطريركي بل يعتبر مقطوعاً طبقاً لنص القانون رقم ١٣ من قوانين الرسل الذي ينص علي أنه «أيما أسقف ترك كرسيه وعمله وإيبارشيته تدبير شعبه ومضي الي غير بلده حتي ولو كان محتاجاً أو مضطراً أو مضروراً فلينف ويلقي من رتبته إلا أن يسأل من الأساقفة من يقيم عندهم لحال ما ولما يكون فيه منفعة أهل بلده ويطلبون اليه مقامه عندهم الي أن تنقضي حوائجه» وهو ما ينص عليه أيضاً كل من القوانين رقم ١٥ من قوانين مجمع نيقية المسكوني الاول (سنة ٣٢٥) ورقم ١ من قوانين مجمع أنطاكية ورقمي ١ و ٣ من قوانين مجمع سرديكيا (سنة ٣٤٧) وقرار البابا خائيل الاول (البابا ٤٦) (٧٤٤ - ٧٦٨) وقرار مجمع المطارنة والأساقفة عام ١٨٦٥ بعد نياحة البابا ديمتريوس (البابا ١١١) فكل هذه القوانين تمنع انتقال الأسقف أو المطران من إيبارشيته الي غيرها طوال حياته.

(٨) فتح باب الترشيح أمام مطارنة وأساقفة الإيباشيات للكرسي البطريركي قد يكون سبباً في أكتناز الأموال وعدم القيام بالمشروعات الاصلاحية

والرعوية ترقباً لليوم الذي يخلو فيه المنصب البطريركي لانفاق هذه الأموال علي الحملة الانتخابية والترشيحات المرتقبة.

(٩) ونظراً لأن البابا البطريرك ليس رئيساً إدارياً للكنيسة بدرجة رئيس أساقفة بل هو أسقف بين إخوته الأساقفة ومتقدم بين متساوين في الرتبة، كما أن السلطة العليا في الكنيسة ليست له بل لمجمع المطارنة والأساقفة فان قوانين الكنيسة المستقرة تحرم علي أسقف الاسكندرية أن ينتقل الي كرسي آخر ، كما أن انتقاله الي الكرسي البطريركي لا يعتبر ترقية له لذا يبقى كرسي أسقفية الاسكندرية شاغراً طوال حياته وإن كان من الممكن أن يكون في الاسكندرية وكيلاً للبطريرك أو نائباً بابوياً بدرجة أسقف مساوياً لوكيل بطريركية القاهرة ولكل من وكيلي البطريركية في القاهرة والاسكندرية حق عضوية مجمع المطارنة والأساقفة وإن كان البعض قد طالب في وقت سابق أن يكون لكل من القاهرة والاسكندرية أسقفاً عاماً أو أكثر لإحكام الرعاية فيهما ومعاونة أسقفهما الأصيل (البابا) في خدمتهما تحت اشرافه وقيادته بعد أن ثبت فشل إنابة أحد أساقفة الايبارشيات في رعاية الاسكندرية الي جانب ايبارشيتيه وهذا الرأي أيضاً يلقي معارضة من كثيرين.

(١٠) وعلي نفس الأساس حين يختار مطران أو أسقف ايبارشية أخرى غير الاسكندرية للكرسي البابوي تظل ايبارشيتيه بغير أسقف حتي وفاته فترتبك أمور الرعاية فيها مثلما حدث بعد أن اختير أنبا يؤانس مطران البحيرة والمنوفية سنة ١٩٢٨ وأنبا مكاريوس مطران أسبوط عام ١٩٤٤ وأنبا يوساب مطران جرجا عام ١٩٤٦ لمنصب البابا فقد عانت هذه الايبارشيات الكثير من المتاعب وسببت ندماً شديداً لكل من هؤلاء البطاركة الثلاثة وأدخلت الكنيسة كلها في تجارب مريرة لمدة ثلاثين سنة تقريباً (من عام ١٩٢٨ حتي عام ١٩٥٩).

(١١) كذلك تمنع قوانين الكنيسة وضع اليد للدرجة الكهنوتية الواحدة مرتين ، لذا صار من غير المقبول ترشيح مطران أو أسقف أية ايبارشية للكرسي

البطيريكى إذ أن درجة الأسقف أو المطران ودرجة البابا البطيريك هي درجة كهنوتية واحدة.

(١٢) ان المطران أو الأسقف في ايبارشيتة لا يختلف عن البطيريك في شئ ويمكن لكل أسقف أو مطران أن يمضى في رعاية شعب ايبارشيتة دون أن يتأثر بشخص البطيريك إذ أن سلطاته علي شعبه كاملة وقد حفظها له القانون الكنسي ولكن نسيان هذه الحقيقة والنظر الي البطيريك كرئيس ذي سلطان مطلق علي الكنيسة وعلي اخوته الأساقفة جعل المطارنة والأساقفة ينسون مراكزهم الرسولية ويندفعون سعياً وراء المنصب مكرسين كل وقتهم في الاهتمام به والأولي أن ينصرفوا الي ايبارشياتهم لرعايتها نهاراً وليلاً باحثين عن كل مؤمنها معالجين كل مشكلة تنشب في كل قرية ومدينة وبيت فيها.

(١٣) إن رسامة مطران أو أسقف أية ايبارشية بطيريكاً وأسقفاً لمدينة الاسكندرية هي تكرار لبدة ميليتوس أسقف ليكويوليس «أسبوط» في أوائل القرن الرابع والتي شجبها مجمع نيقية المسكوني الاول ، الامر الذي تستنكره الكنيسة وتعتبره بدعة شريرة يجب مقاومتها.

كيف يجمع القبطي بين زوجتين ؟

في الكتاب الرابع من «قصة الكنيسة القبطية» قالت المؤرخة الراحلة الأستاذة ايريس حبيب المصري : «إن جميع الباباوات السابقين وعلي مدي ١٧٣٤ سنة كانوا يستعينون بالرهبان كمساعدين لهم دون ترقيتهم الي رتبة «الأسقفية» وقد ظل ١٠٧ بطاركة يسيرون علي هذا النظام حتي قام البابا مرقس الثامن عام ١٨٠٢ برسامة مساعده الراهب «أسقفا» وإنه لما كانت كنيستنا القبطية لا تؤمن بعصمة أحد فان شعبنا يقرر أن هذا البطيريك قد أخطأ بذلك وأنه إن كنا لا نستطيع إصلاح أخطاء الماضي فانه من الواجب أن نذكرها لتجنب تكرار وقوعنا فيها.

ولما كان البابا هو أسقف مدينتنا القاهرة والاسكندرية بحسب التقليد الراسخ منذ تأسيس الكنيسة فإن رسامة أسقف مساعد له في أي من هاتين

المدينتين يعتبر خروجاً علي هذا التقليد ذلك لأنه يتعارض تماماً والقوانين الآتية :

(١) القانون رقم ١٤ من قوانين الرسل ونصه كالآتي : « ليس مسموحاً لأسقف أو مطران أن يترك ايبارشيتيه لغيرها ، ولا أن يجمع بين ايبارشيتين لأنه زوج لايبارشيتيه وأب لشعبها فكما تحرم كنيستنا العريقة علي المدني أن يترك زوجته أو أن يجمع بين امرأتين فهكذا تحرم علي الأسقف أو المطران أن يجمع بين ايبارشيتين أو أن يترك كرسيه الاسقفي ليعتلي العرش البابوي».

(٢) القانون رقم ١٥ من قوانين مجمع نيقية المسكوني (العالمي) ونصه كالآتي : «إنه بسبب ما ينشأ من الخلاف والتشويش البالغين قد استحسنا منع العادة التي شاعت في بعض الأماكن المخالفة للقانون الرسولي فلا يسمح بعد الآن لأسقف أو قس أو شماس أن ينتقل من مدينة إلي أخرى وإذا أصر علي المخالفة فكل ما يقوم به يعد لغوا باطلاً وأما هو فيجب أن يعود الي الكنيسة التي اختير لخدمتها اسقفاً كان أو قساً» وقد رأي القديس غريغوريوس الكبير في تعليق له علي هذا القانون أن «الايبارشية هي عروس الأسقف فإذا هجرها وانتقل إلي ايبارشية أخرى كان عمله طلاقاً غير جائز شرعاً».

(٣) القانون رقم ٢١ من قوانين مجمع انطاكية ونصه كالآتي : «لا يجوز لاسقف أن ينتقل من ايبارشيتيه إلي أخرى أو أن يدخل معتدياً برضاه أو بإرغام الشعب أو بالزام من الأساقفة بل يجب أن يبقى في كنيسته التي دعاه الله إلي رعايتها أولاً ولا يجوز أن ينتقل منها تقيداً بما سبق وضعه من شرائع».

(٤) القانون رقم ١ من قوانين مجمع سرديقية ونصه كالآتي : «إن هذا الشر الممتد والفساد الخبيث يجب أن يقلع من جذوره فلا يسمح بعد الآن لأسقف أن ينتقل من مدينة صغيرة الي مدينة كبيرة لأن الغاية في هذه المحاولة ظاهرة ، فإننا لم نسمع قط بأن الغاية من الانتقال من مدينة

كبيرة إلى مدينة أصغر، ولا يخفي أن أمثال هؤلاء تدفعهم شهوة طمع جامحة وهم لا يخدمون إلا طموحهم الي سلطة أعظم فان مثل هذا الذنب العظيم يجب أن يعاقب بشدة والذي نراه أن هذا الصنف لا يجوز قبولهم».

لقد انتشرت في السنوات الأخيرة عدة مخالفات منها :

(١) رسامة أساقفة عموميين بلا إيبارشيات وما تصحبه هذه الرسامات من تحميل لميزانية البطريركية من مرتبات ومخصصات لهم بلا مبرر وتأجيج نار الغيرة بين بقية الرهبان الذين لا يرسمون أساقفة رغم أقدميتهم في الرهبة أو كبرهم في السن.

(٢) رئاسة بعض هؤلاء الاساقفة العموميين لعدة كنائس في حي واحد أو احياء متفرقة من مدينتي القاهرة والاسكندرية وما نجم عن ذلك من مشكلات وكسر لقوانين سبق أن ذكرنا بعضها.

(٣) انتداب عدد من أساقفة الايبارشيات لرئاسة مجالس بعض كنائس القاهرة أو الاسكندرية وما ترتب عليه من تداخل في الاختصاصات وتضارب في التوجيهات ، وإهمال كل منهم في الرعاية الواجبة لايبارشياتهم التي رسموا عليها أساقفة وقد آن الأوان لتصحيح هذه الأوضاع والا فلتسمح الكنيسة لبنيتها من المدينين بالجمع بين أكثر من زوجة في وقت واحد وتبيع لهم الطلاق.

[نشرت هذه المقالة بجريدة «مصر» - العدد ٨٦ - ١٠/٣ - ١٩٩٤ - ص ٤].

وكيف نجمع الزوجة بين أكثر من رجل ؟؟

«الأسقف هو زوج لايبارشيته (منطقة الرعية) ورب لشعبها».

هذا هو ما نصت عليه قوانين الكنيسة القبطية الارثوذكسية ومن بينها القانون ١٤ من قوانين الرسل .. لذلك لا يجوز رسامة أكثر من أسقف لايبارشية الواحدة ، ولا أن يقتطع جزء منها ليرسم عليه أسقف آخر أو

يناط لغيره رعايته ، ولا أن يشارك أسقف زميله في رعاية جزء من شعبها طوال حياة أسقفها الأصيل.

لكن الواقع الحالي يؤكد عدم احترام هذه القوانين في السنوات الأخيرة مما ترتب عليه أخطر الآثار :

١- فقد تم اقتطاع منطقة كبيرة من احدى الإيبارشيات التي يرعاها مطرانها المرسوم لها منذ عام ١٩٦٠ ورسم عليها أسقف آخر مما تسبب في أزمة كبيرة وقطيعة دامت لعدة سنوات ، ولا زال توتر العلاقات حتي الآن.

ثم تكررت نفس المخالفة في نفس الإيبارشية برسامة أحد الرهبان أسقفا مساعدا لنفس المطران مما تسبب في أزمة أكبر إذ تمت الرسامة الأخيرة بغير طلب من شعبها ، ولا موافقته ، وقد انتهى الأمر بمغادرة هذا الأسقف المساعد للإيبارشية وعودته إلي القاهرة وحين حاول الإلتحاق بإيبارشية أخرى رفضته فاستقر به المقام في احدى ضواحي القاهرة « أسقفا عاما » مما نتج عنه مخالفة ثالثة باعتبار هذه الضاحية جزء من إيبارشية البابا البطريرك وهي المخالفة التي أشرنا إليها من قبل « تحت عنوان « كيف يجمع القبطي بين زوجتين ؟ » .

٢- تكررت نفس المخالفة برسامة أساقفة عموميين أو مساعدين لأساقفتها ومطارنتها وقد انتهت جميعها بفشل نظام الأساقفة العموميين الذي ابتكره البابا مرقس الثامن عام ١٨٠٢ وكان موضع نقد شديد من الباحثين وفشل هذا النظام المبتكر ومثله نظام الأساقفة المساعدين والخورى أبسكوبيسين الذي لم تعرفه كنيسةنا الوطنية علي مدار تاريخها .

٣- وفي إيبارشية القاهرة تم تكليف أساقفة إيبارشيات أخرى وأساقفة عموميين بالإشراف علي بعض مناطقها ، أو رئاسة مجالس بعض كنائسها بما يشبهه البعض بجمع الزوجة لأكثر من زوج ولا يجدي

التبرير الساذج لمثل هذه المخالفات بأنها لاحكام الرعاية لهذه المناطق أو تلك الكنائس ، إذ أن أبناء هذه الايبارشيات الذين يشعرون بأنه قد صار لهم اثنان من الأباء يرفضون هذا «الحرام» وخير للكنيسة ان تفكر في اقرار اعتزال الرؤساء في حياتهم علي النحو الذي سبق أن أقرته الكنيسة القبطية الكاثوليكية في مصر حين قبلت استقالة بطريركها السابق الكاردينال اسطفانوس الأول واختيار خلفه البطريرك اسطفانوس الثاني (الحالي) مع الاحتفاظ للبطريرك المستقيل بمكانته وتقديره لسابق خدمته.

٤- وما حدث في القاهرة تكرر في الاسكندرية تارة بتعيين نائب باباوي للمدينة بدلا من وكيل عام البطريركية من الأساقفة العموميين وتارة أخرى من أساقفة الايبارشيات الأخرى مما يشكل نفس المخالفة بل ومخالفة أخرى هي مخالفة الجمع بين زوجتين .

[نشرت هذه المقالة بجريدة «النيل» - العدد ٦٩ - ١١/١/١٩٩٥ - ص ٢].

أوضاع خاطئة يجب تصحيحها

تناست الكنيسة في السنوات الاخيرة العديد من نصوص الكتب المقدسة والقوانين المستقرة مما ترتب عليه أخطر الاثار التي تعاني منها اليوم الكثير:

(١) فظاهرة رسامة اسقف عام (بلا ايبارشية) التي ابتكرها البابا مرقس الثامن ١٨٠٢ وكحالة فردية شاذة - وبعد ان اندثرت او كادت ظهرت من جديد منذ سنوات اذ تمت رسامة عدد كبير تحت مسميات مختلفة : اسقف عام واسقف مساعد وخوري ابسكوبس وقد تم تكليف بعضهم بالاشراف علي مجموعة كنائس بمنطقة واحدة في ايبارشية واحدة وقد ترتب عليه تحميل كنائس هذه المناطق بنفقات كثيرة لاعاد مقرر هذا الاسقف كبدت الكنائس التابعة له مبالغ طائلة من ايراداتها المحددة لتغطية السكرتيرية الخاصة وسائق سيارة والطباخ وغيرها من

مظاهر البذخ الاستفزازي الذي لم يكن له مبرر علي الاطلاق مما كاد يعجز ميزانيات الكنائس عن تدبير مرتبات العاملين بها .

(٢) كذلك يعتبر تكليف اسقف عام برعاية منطقة لازال اسقفها حيا كسرا صريحا لنص القانون ٨ من قوانين مجمع نيقية العالمي والذي ينص علي عدم اقامة أسقفين في مدينة واحدة.

(٣) وتعظم المخالفة حين يكون هذا الأسقف قد رسم اسقفا مساعدا لايارشبية بغير موافقة من شعبها ولا طلبه مما نتج عنه جمعه لرعاية إيبارشيتين وهو بمثابة زواجه بامرأتين الأمر الذي سبق نقده ، كما ان في ذلك ما فيه من اهمال في رعاية ايبارشيتة الأصلية.

(٥) والامر كذلك حين يرأس المجلس الاكلييريكي للمحاكمات الكنسية أو الاحوال الشخصية.

(٦) وتتفاقم المخالفة حين يكلف اسقف عام او اسقف ايبارشبية معينة برئاسة مجلس كنيسة أو عدداً من الكنائس بالقاهرة فأهمل في رعاية ايبارشيتة.

(٧) لقد كان مقبولا - والي حد ما - رسامة أسقف عام للتربية الكنسية ، وآخر للبحث العلمي وثالث للخدمات العامة والاجتماعية ورابع للشباب أما أن يتزايد عدد الأساقفة العموميين بالشكل الحالي فهو أمر لا يستند الي نص كتابي ولا قانوني لا سيما إذا كانوا من صغار السن الذي لا يتجاوز سن بعضهم عند رسامته الثلاثين مما تسبب في الكثير من العثرات والمشكلات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى : كان من الضروري أن تخصص لهم مرتباتهم من الميزانية المتضخمة بالأرصدة للبطريركية بدلاً من تحميل الكنائس المختلفة بأعبائهم.

[نشرت هذه المقالة بجريدة «الحقيقة» - العدد ٣٤٣ - ١٤/١/١٩٩٥

ص ٢].

(رابعاً) : من الأساقفة العامين :

الاسقف العام هو أسقف بلا ايارشية ولا كرسي ولا حدود جغرافية لخدمته لكنه يعمل في ايارشية البابا ويعاون في اختصاصاته ، كما أن ليس له كهنة يعتبرونه رئيساً لهم ، والأسقف العام هو أسقف بلا أسقفية كوزير الدولة الذي بلا وزارة. ويعتبر انيانوس أول بطيريك بعد مرقس الرسول هو أول اسقف عام رسمه أثناء حياته وبقي معه معاوناً له حتي استشهاده.

وان كان اختيار البطيريك من بين مطارنة وأساقفة الايارشيات قد وجد من يؤيده ومن يعارضه علي نحو ما أسلفنا فان اختياره من بين الاساقفة العموميين قد دار أيضاً حوله جدل شديد بل هناك من أنكر قانونيته :

(١) فالذين ينادون به يستندون الي الحجج الاتية :

أ- ما ورد في تاريخ الكنيسة من وقائع وملابسات رسامة كل من :

★ البابا بطرس الجاولي (١٠٩) الذي ترهبين بدير أنبا أنطونيوس واستدعاه البابا مرقس الثامن ورسمه قساً ثم قمصاً باسم مرقوريوس ثم مطراناً عاماً علي أنثيوبيا باسم أنبا ثيوفيلس لكنه ظل ستة أشهر مقيماً مع البطيريك بالقاهرة حتي تنيح في ١٨٠٩/١٢/٢١ فرسم بالاجماع بطيريكاً بعد ثلاث أيام في ١٨٠٩/١٢/٢٤ باسم البابا بطرس السابع وجلس علي الكرسي ٤٢ سنة.

★ البابا كيرلس الرابع «أبو الاصلاح» (١١٠) الذي كان اسمه القس داود الأنطوني يرشح للبطيركية ثلاث مرات ، وقد زكاه في المرة الأولى ٩ أساقفة ، وفي المرة الثانية ١٣ أسقفاً ثم رسم مطراناً عاماً في ١٨٥٣/٤/١٧ وبعد سنة وشهرين رسم بطيريكاً.

غير أن هناك من يفسر ذلك بأن الكنيسة كانت تمر في هذه الفترة بظروف خاصة إذ أن القنصل الانجليزي رأي أن الفتنة كادت تعم فحذر

الخدوي عباس من سوء العاقبة وكان الخلاف قد ظل قائماً عشرة أشهر وانتهى بتوسط بطريرك الأرمن بتعيين القس داود مطراناً عاماً علي مصر ثم بطريركاً إذا اتضح أنه لائق بالمنصب البطريركي فسمح الخديوي بذلك وتعقب الاحباش القس داود ليغتالوه فوجدوه قد اختفي ولكن الكلمة قد اتحدت علي رسامته مطراناً فرسم في اليوم التالي ودعي باسم كيرلس عام ١٨٥٢ وطلبوا من قنصل الانجليز اعانتهم علي ذلك فما زال يتوسط لدي عباس باشا حتي أخذ موافقته فرسم بطريركاً باسم كيرلس الرابع ولذلك فان ظروف رسامته كانت غير عادية فرسم مطراناً تحت الاختبار ليكون بطريركاً وقد رسم فعلا بعد وفاة سلفه البابا بطرس الثامن وأنه لم يحدث أن تحول الي اسقف صاحب كرسي بعد أن كان اسقفاً عاماً . اذ أنها فكرة لم يلجأ اليها أحد من قبل حتي يمكن تعيين أساقفة الايبارشيات منهم دون الرجوع الي الشعب، وذلك بالمخالفة للمبادئ الارثوذكسية التي تعطي للشعب الحق في اختيار راعيه [مجلة «الناقوس» - نوفمبر ١٩٩٠ - ص ٣ و ٤].

ب- ولما كان من غير الجائز أن توضع اليد علي المرشح للكرسي البطريركي من الاساقفة العموميين مرتين للدرجة الكهنوتية الواحدة ولما كانت درجة الاسقفية هي نفسها درجة البطريركية حسيما سبق أن أوضحنا طبقاً للقانون الكنسي فإن نفس ما يتبع معه كما حدث مع كل من البابوات يواؤس التاسع عشر (١٢) ومكاريوس الثالث (١١٣) ويوساب الثاني (١١٥) الذين كانوا مطارنة ايبارشيات قبل اختيازهم بطاركة ووضع اليد في هذه الحالة ليس معناه نوال الروح القدس مرة أخرى بعد أن سبق وناله كل منهم في طقس رسامته الاولى أسقفاً وهو لم يفارقه طوال مدة أسقفيته ، بل أنه يأخذ منه نعمة جديدة للرعاية مثلما يأخذه الاسقف حين يرقى الي رتبة المطرانية والقس حين يرقى الي رتبة القمصية.

ج- أن هذا المبدأ مأخوذ به في الكنيسة الانطاكية السريانية الارثوذكسية الشقيقة وقد طبق عند رسامة البطريرك اسحاق الانطاكي.

(٢) الا أن المعارضون لهذا الرأي يردون علي ما سبق بما يلي :

أ- ثبت قطعياً من الوثائق التاريخية أن البابا كيرلس الرابع أبو الاصلاح لم يكن قد رسم مطراناً عاماً قبل رسامته بطريركاً بل كان راهباً باسم القس داود الأنطوني إذ أنه غير مسموح أن يرقى الكاهن الراهب مطراناً بواسطة الاساقفة في الفترة الواقعة بين وفاة البطريرك. ورسامة خلف له طبقاً لما تقضي به قوانين الكنيسة (الوثيقة رقم ٢٦٨٧ بالمتحف القبطي).

ب- ما ورد في طقس رسامة البطاركة من صلوات توضح أن هذه الدرجة لا يرسم فيها الا القسوس العابدين القويين وليس من بينها طقس رسامة الاسقف أو المطران بطريركاً.

ج- أن ما يحتج به البعض من أن هذا المبدأ مأخوذ به في الكنيسة الانطاكية السريانية وما ورد بتاريخها عن اختيار المطران العام اسحاق الانطاكي بطريركاً لا يعتد به في كنيستنا القبطية الارثوذكسية لا سيما ما نتج عن هذه الرسامة من أحداث خطيرة ترتب عليها وبسببها اغتيال مطرانين هناك وكان حافظاً لأن يعلن البابا القبطي الارثوذكسي خائيل (٤٦) رفضه القاطع لهذه الرسامة بعد أن تشاور مع المطارنة والأساقفة المصريين وظل غير راض عنه حتي وفاة هذا البطريرك الانطاكي المغتصب للكرسي البطريركي بغير استحقاق بعد ثلاثة أيام من اغتصابه له.

د- وما يقال عن عدم جواز وضع اليد مرتين علي الشخص الواحد للترتبة الواحدة يستوجب القطع علي واضعي اليد والموضوعة عليه ، مما ينبغي معه قفل هذا الباب الذي يهدد سلام الكنيسة ويسبب لها الانقسام وبسببه يحل الخصام.

القسم الثاني

من يختار البابا البطيرك؟؟

البابا البطيرك هو أسقف مدينة الاسكندرية ، وكبير الأساقفة ، والأسقف الأكبر أو الأول أو المتقدم ، ويعتبر بابا الاسكندرية الأول بين أساقفة متساوين من الوجهة الإدارية ، والرئيس المتقدم علي إخوته الأساقفة لكنه من الوجهة الكهنوتية لا يزيد عن كونه أسقفاً ، وكان يقيم بالاسكندرية حيث بشر مرقس الرسول فدعي المنصب «بابا الاسكندرية وبطيرك الكرازة المرقسية».

ثم نقل الي القاهرة في عهد البابا خرستوذولوس (ومعني اسمه عبد المسيح) (وهو البابا ٦٦) (١٠٤٦ - ١٠٧٧) وظل اللقب عالقاً بالمنصب ، وإن كان في بعض العصور يعين نائب للبطيرك في الاسكندرية عرف بلقب (وكيل الكرازة المرقسية) لينوب عن البطيرك في مدينة الاسكندرية فقط ، وقد ظل هذا اللقب حتي عهد البابا ١١١ (ديمتريوس الثاني) «١٨٦٢ - ١٨٧٠» وقد اختفي هذا اللقب لسنوات طوال. حتي أعيد في السنوات الأخيرة ، وسمي بـ «النائب البابوي» وكان يعين من الأساقفة العامين تارة، وتارة أخرى من أساقفة الإيبارشيات المقربين للبطيرك الذي يسند إليهم هذا المنصب بالإضافة الي منصبه كأسقف لإيبارشيته الخاصة.

واختيار البطيرك ليعينه نائباً له في الاسكندرية كان حقاً أصيلاً للشعب وليس للمطارنة والأساقفة الذين لم يكن لهم إلا اعتماد هذا الاختيار بوضع اليد الذي يتلوه فوراً إستصدار قرار من الحاكم للدولة (مرسوماً ملكياً أو قراراً جمهورياً) لإقرار هذا الاختيار وقد وضع مرقس الرسول هذا الأساس للإختيار إذ رسم للاسكندرية أسقفاً في حياته هو حنانيا (إنيانوس) ومعه ١٢ قساً ، وأمرهم أنه عند وفاته عليهم أن يختاروا واحداً منهم لوضع اليد عليه ومباركته وإقامته بطيركاً ، ثم يختارون رجلاً فاضلاً (عالمًا) ليحل محله في رتبة القسيسية بدلاً منه ليبقي العدد ١٢ بصفة دائمة.

وظل القسوس يرسمون بطاركة حتي إنعقاد مجمع نيقية المسكوني الأول سنة ٣٢٥ الذي قيل عنه أنه رأي ألا يختار البطريك من القسوس بل من الأساقفة (كتاب «حياة بعد موت» (٧) - من بوارق الاصلاح - جرجس فيلوثاؤس عوض - ص ١٠ و ١١).

ورغم تغيير الفئة التي يختار منها البابا البطريك، إلا أن القسوس ظلوا يشتركون مع الأساقفة في وضع اليد علي من يختارونه ، ثم ما لبث أن أنحصر وضع اليد في الأساقفة بأن منعوا القسوس من وضع أيديهم معهم ، وإن كان حق الإختيار قد ظل للقسوس ككفراد من الشعب ، ولم يعد يتدخل الأساقفة في هذا الاختيار إلا بصفتهم الشخصية أيضاً كأنهم من أفراد الشعب ، وقالوا أنهم استمدوا ذلك من قوانين الرسل التي حددت أن تكون الرسامة بواسطة بواسطة أسقفين أو ثلاثة تنفيذاً للأمر الإلهي الوارد في الكتاب المقدس أنه «إذا إتفق إثنان منكم علي الأرض في أي شئ يطلبانه فإنه يكون لهما من قبل أبي الذي في السموات» ، «ولأنه إذا إجتمع إثنان أو ثلاثة باسمي فهناك أكون في وسطهم» (متي ١٨ : ٩١ و ٢٠) وأنه تقوم كل كلمة علي فم شاهدين أو ثلاثة» (متي ١٨ : ١٦) ورغم أن النص الكتابي لم يحدد أن يكون هذين الاثنين أو هؤلاء الثلاثة من الأساقفة أو غيرهم !!!

وفي القرن الثالث تمكن البابا باروكلاس (البطريك الثالث عشر : ٢٣١ - ٢٤٦) من رسامة ٢٠ أسقفاً لبلاد مصر وأفريقيا والشرق ، وصار هو المتقدم عليهم ، وأطلق عليه لقب «البابا» قبل أن يطلق علي غيره من أصحاب الكراسي الرسولية الأخرى (أورشليم ، أنطاكية ، روما ، القسطنطينية) ، كما أطلق عليه لقب «رئيس أساقفة الاسكندرية وجميع توابعها من أقاليم الكرازة المرقسية داخل بلاد مصر وخارجها» «إذ لم يعد لقب» بابا اسكندرية» محصوراً في المفهوم الضيق القديم كأسقف لمدينة الاسكندرية كمدينة بذاتها كطنطا وبينها وأسيوط وسوهاج بل صار بالمفهوم الكنسي العام هي الكنيسة القبطية في الكرازة المرقسية كلها ، ولذا جاز له أن يعين للأسكندرية أسقفاً خاصاً بها لا سيما بعد أن انتقل مقر الكرسي الي القسطنطية ثم الي القاهرة.

لذا فقد اختص شعب الاسكندرية وكهنتها باختيار البطاركة قروناً عديدة حتي البطريك اندرنيقوس (البابا ٢٧) في القرن الحادي عشر ، ثم اشترك شعب وأراخنة وكهنة العاصمة الجديدة (القاهرة) في اختيار البطاركة لا سيما الذي نقلوا أنشطتهم المالية والتجارية والصناعية والوظيفية اليها ، وفي مرحلة تالية صار اختيار البطاركة بالتناوب بين الاسكندريين والقاهريين حتي عهد البابا خريستو دولوس (البابا ٦٦) السالف الاشارة اليه ثم انفرد القاهريون بالاختيار بعد نياحة البابا اثناسيوس الثاني بن كليل البابا ٧٦ .. (١٢٥٠ - ١٢٦١) فتم اختيار البابا ٧٧ (البابا غبريال الثالث) والبابا ٧٨ (يؤانس السابع) بمعرفة أراخنة القاهرة [أنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمي - «وطني» - ص ٢ - ١٩٧٥/٩/٢١ ، كامل صالح نخلة - رسالة نهضة الكنائس» - سبتمبر ١٩٤٢ - ص ٢٣٦ - ٢٥٢].

من له حق اختيار البطريك والاساقفة؟؟ وكيف؟؟

يقول الكتاب المقدس أنه «يجب أن يكون الاسقف بلا لوم بل امرأة واحدة صاحباً محتشماً مضيئاً للغرباء صالحاً للتعليم غير مدمن للخمر ولا ضراب ولا طامع بالربح القبيح بل حليماً غير مخاصم ولا محب للمال يدبر بيته حسناً له أولاد في الخضوع بكل وقار وأنه إن كان أحد لا يعرف أن يدبر بيته فكيف يعتني بكنيسة الله ، غير حديث الايمان لئلا يتصلف فيسقط في دينونة ابليس ويجب أن تكون له أيضاً شهادة حسنة من الذين هم من خارج لئلا يسقط في تعيير وفخ الشيطان» (١ تي ٣ : ١ - ٧) ، كما أوجب «أن يكون كوكيل لله غير معجب بنفسه ملازماً للكلمة الصادقة التي بحسب التعليم لكي يكون قادراً أن يعظ بالتعليم الصحيح ويوبخ المنافقين» (١ تي ٧ - ٩) ولا شك أن التثبت من توافر هذه الشروط في شخص المرشح لتولي كرسي الاسقفية يتم بالرجوع الي الشعب الذي يقام عليه الراعي ، وهذا هو ما أكده القديس كبريانوس والقديس ثيوفيلس السكندري وغيرهما من قديسي الكنيسة الذين أمروا بأن يتحقق قبل الرسامة عما اذا كان الشعب

يرضي باختياره عن المرشح ولقد كان هذا الرضا يتم بهتاف الشعب وادرجت عبارة: «أكسيوس» (أي مستحق) مرات كثيرة خلال صلوات الرسامة ، بل أن أهمية رأي الشعب في الاختيار قد بلغت الحد أن يقرر فيه مجمع غرناطة (عام ٣٠٦) ألا يرسم شخص من خارج البلدة التي تم فيها حتي يكون معروفاً للجميع معرفة جيدة ، وهو ما قرره أيضا مجمع هيبو.

★ لذلك فإن الرسامة التي تتم بدون رأي الشعب أو علي خلافه تكون باطلة بطلانا مطلقا فرسامة رجل الدين شماسا كان أو قساً أو أسقفاً أو بطريركا ليست مجرد طقس يؤديه رجال الاكليروس بل هي مشاركة بين أبناء الايبارشية والأساقفة ، وجزء الرسامة التي تتم بوضع يد رجال الدين خالية من رضا الشعب وموافقة التامة هو البطلان المطلق.

★ كذلك أوجبت قوانين الكنيسة فيمن يرشح للأسقفية أن يتم اختياره في درجات الكهنوت المختلفة ابتداء من رتبة الاناغوستيس (القارئ) حتي رتب القس والأسقف والمرجع في تقدير نتيجة هذا الاختيار هو الشعب أيضاً فافراد الشعب هم الذين اختبروا المرشح لكل رتبة وتأكدوا من أحقيته لها وامكانه القيام بواجباتها وهم الذين يزكونه في كل مرة يرقى فيها من درجة لآخري.

وفي قوانين ابن العسال أن اقامة البابا البطريرك فرض علي المؤمنين بالاجماع أي علي كل الشعب أو بتعبير أدق من يستطيع من الشعب أن يحسن التعبير والاختيار والمفاضلة بين الاشخاص وانتقاء الأصالح منهم للقيام بالخدمة المرشح لها وتسمى هذه المجموعة «بأهل الاختيار» ويلزمهم بالقيام بهذه المهمة الخطيرة فان تقاعسوا أو أخطأوا لزمهم الائم ، اذ أن الوظيفة الكهنوتية بكل درجاتها مرتبطة ارتباطا عضوياً بجماعة معينة من البشر تخدم حاجاتها الروحية فكما أن رأس الجسم الانساني أو عينه أو يده لا يمكن تصور أي منها منفصلة عن الجسد ككيان عضوي هكذا الكنيسة ولذلك فأنه لا يمكن تصور الدرجة أو الوظيفة منفصلة عن مجموعة من البشر الذين تخدمهم فليس للدرجة الكهنوتية وجود مستقل في ذاته فالاسقف أو

المطران أو البطريرك بدون إياها رشيحة هو وضع مستحيل قانوناً (الامر الذي ينبني عليه نبذ فكرة «الأسقف العام» وبدعوة الكاهن العام التي ظهرت أخيراً).

وتؤكد قوانين الكنيسة أن إدارة شئون الكنيسة لا يتم برأي منفرد ، بل أن السلطة العليا في الكنيسة هي سلطة جماعية ويقوم بها جميع المطارنة والأساقفة وجميع فئات الكليروس من الكهنة والقيادات الشعبية الجماهيرية غير الكهنوتية المعروفين بعبارة الأراخنة «انطلاقاً من مفهوم الكنيسة كجماعة مؤمنين» ويشهد التاريخ أن الصفي بن العسال (الذي لم يكن كاهناً ولا شماساً) قد حضر المجمع الذي عقده البابا كيرلس الثالث (ابن لقلق) البابا الخامس والسبعين يوم ١٣/٩/١٢٣٨م وأجبروه علي الخضوع لرأيهم والزموا بوضع حد لتعدياته الصارخة علي القوانين الكنسية فعبّر هذا المجمع العظيم علي حيوية الأساقفة وبقظة العلمانيين من الشعب اذهبوا في وجه هذا البطريرك وأرغموه علي عقد هذا المجمع المشترك من الكليروس والمدنيين فاذعن لمشورتهم وكان من بين القوانين التي أصدرها هذا المجمع قانون «عدم اقامة اسقف إلا من رضي به الشعب» [«مجلة» مدارس الاحد، السنة ٢ - العدد ٩ - مقالة للدكتور وهيب عطا الله (أنبا غريغوريوس)]

فالأصل في اختيار البابا أو الأسقف هو رأي الشعب الذي يتعين إحترامه قبل أي شخص آخر ولم يقتصر احترام المبادئ الديمقراطية في الكنيسة القبطية علي أن تسجل في نصوص القوانين الكنسية بل كانت ممارسات فعلية قامت بها الجماهير الشعبية علي مدي القرون الماضية وكثيراً ما ورد في سير الباباوات أن إقامة كل منهم كانت بعد اجتماع الشعب الارثوذكسي والتشاور فيما بينهم واتفق رأيهم إلا أن هذا المبدأ كثيراً ما كان يمتحن امتحاناً عسيراً سواء بمحاولة فرض شخص بذاته بواسطة سلطات خارجية كالحاكم الذي تؤيده الكنائس الأخرى أو بسبب عدم اتفاق رأي الجماهير علي شخص المرشح حتي ولو أدى الرفض الشعبي الي حمائم دم لفرض الدخيل أو بقاء الكرسي شاغراً لسنوات

طوال أو الي رفض الاعتراف بشرعية رسامة شخص تم تعيينه علي خلاف ارادة الجماهير.

ولقد صاغ القانون الكنسي مبدأ إرادة الشعب بناءً متكاملًا واستخلص منه نتائج منطقية حددت معالمه وجعلت له كيانا واضحا من أهمها :

أ- ارتباط الأسقف بالجمهور الذي اختاره ارتباطاً كاملاً لا فكاك فيه إذ لا يستطيع أن يمارس سلطاته خارج ايبارشيه ويجري التقليد علي أنه لا يجوز للأسقف أن يحمل عصا الرعاية - رمز وظيفته - خارج حدود ايبارشيته إحتراما لارادة الجماعة التي انتخبت أسقفها ولا رادة الجماعة الأخرى التي لم تشترك في إنتخابه.

ب- عدم جواز نقل أسقف من ايبارشيته ليكون أسقفاً لايبارشية أخرى ولا تكليفه برعاية شعب ايبارشية أخرى أو جزء من هذا الشعب يكون أسقفه متغيباً عنه ،، لافي حياته ولا بعد انتقاله حتي تجمع جماهير هذه الايبارشية علي اختيار سلفه.

ج- عدم الاعتراف بدرجة الاسقفية التي تمنح لشخص بدون ايبارشية أي بدون مجموعة من البشر ليقوم بخدمتها ورعايتها ، فإن اقامة شخص أسقفاً بدون سند شعبي هو ايفال في الطابع الكهنوتي الذي لا تعرفه الكنيسة القبطية لأنه يكون بمثابة تصور لوجود رأس بدون جسد تحيا به ومعه إذ تكون الدرجة الكهنوتية في هذه الحالة استحالة قانونية وتسقط في فراغ ، ويعتبر ذلك استغفال للشعب [من بحث علمي قانوني للدكتور وليم سليمان قلادة - مجلة «الطلیعة» - أغسطس ١٩٧١]

*** «إن الشعب هو صاحب المصلحة المباشرة في رسامة الأسقف ، وهو أول من يسعد به إذا كان راعياً صالحاً وأول من يشقى به إن لم يكن رجل الله بالحقیقة ، ولذا جاد «بالدسقولیة» (تعاليم الرسل) :

«ليقم الأسقف باختيار الشعب كله كمشيئة الروح القدس ، وكل الناس موافقون علي اقامته ، وكل الكهنة والشعب يشهدون له» (الیاب ٢٦).

وقد أوضح فقهاء القانون الكنسي أن الرسامة لا تتم الا بعد الموافقة التامة من الشعب ، وتحرص الكنيسة علي أن يتأكد الأساقفة قبل وضع أياديهم من أن الشعب موافق علي الرسامة وأن يسأل كبير الأساقفة الشعب مرارا كثيرة عن موافقته حتي أنه اذا اعترض واحد عليه فان اجراءات وضع اليد تؤجل لثلاث شهور ويكشف عنه فيها بمحضر من خصمه أو في غيبته ، فان ثبت عليه سبب يمنع من إقامته فليمنع .

ودور الأساقفة هو دور سلبي محض ، وهو دور تال لاختيار الشعب للمصادقة علي اختياره وليس لهم تقييد حرية الشعب مقدماً أو فرض قيود عليه أثناء اختياره وقد شبه البعض دور الأساقفة في وضع اليد لرسامة البطريرك بدور الكاهن في سر الزواج الذي لا يتعدى القيام بطقوس الاكليل فالشعب هو الذي يوافق ، والأساقفة هم الذين يصادقون علي الاختيار ويضعون الايادي ، ولا يسوغ لهم تعدي هذا النطاق علي الاطلاق والا كان تعديهم نطاق حدودهم باطلا ولذا فإن من طقس الرسامة هو قيامهم بفصل أياديهم قبل وضعها علي رأس المختار من الشعب تبرئة لذمهم أمام الله والناس ...

ولكن : من هو الشعب الذي يقوم بالاختيار ؟؟

انهم الذين عبر عنهم القس شمس الرياسة أبي البركات ابن كبر في كتابه «مصباح الظلمة وايضاح الخدمة» بأنهم «الأراخنة المعتبرون الذين يكونون من أهل الاقليم» وفي كتاب «مجموع أصول الدين ومسموع محصول اليقين» للشيخ الفاضل مؤتمن الدولة أبي اسحق ابن الفضل ابن العسال (مخطوط رقم ١٢٦١ رقم ٢٦١ - لاهوت - بمكتبة المتحف القبطي) حيث أوضحها الشروط الواجب توافرها فيمن يعتبر من أهل الاختيار أو الأراخنة المعتبرين الذين لهم حق اختيار البابا البطريرك وهي :

١- العدالة التي لا يشوبها هوي بوجه من الوجوه سوى وجه تقوي الله تعالى .

٢- العلم الذي يتوصل به الي معرفة من يستحق هذه الرئاسة.

٣- أن يكون نظرهم يسوقهم الي اختيار من هو الأفضل لخلص نفوسهم وتبدير أمورهم ولن هو أسدي رأي وأحصف ، وللحكم بالعدل فيهم أتم وأنصف.

٤- معرفتهم بوجوه استحقاقه لهذه الدرجة الشريفة.

٥- ارشادهم لما لعله يخفي عنهم.

ان تعبير الاراخنة ليس معناه الزعماء السياسيين من الوزراء أو وكلاء الوزارات أو مديري العموم أو أعضاء المجالس النيابية أو كبار موظفي الدولة أو رجال القضاء أو من في مستواهم وإنما معناه كبار الاقباط الذين يفهمون أمور الكنيسة ويواظبون علي حضور صلواتها وطقوسها ويتعمقون في دراسة عقائدها وتاريخها ومن ثم يمكن لهم قيادة الشعب وارشاده في هذه الأمور.

وفي الازمنة الغابرة كان الاختيار يجري بما يعرف بالتزكية الكتابية او الشفاهية علي أن ذلك كان مقبولا في زمن كان بين الشعب «أراخنة» كبار يحملون عبء المسؤولية عن سائر الشعب.

كان الأراخنة هم رؤساء العائلات وكان عددهم محدوداً في كل مدينة وقرية ويتبع كل أرخن في الشعب جميع أفراد أسرته الكبيرة لأنه هو أبوهم ورئيسهم لذا كان لكل أرخن وزنه وثقله بين أهله وعشيرته فكان يبدي رأيه بكل شجاعة وقوة ولا يخشي أحداً ، ويسانده فيه جميع أفراد عائلته الكبيرة فكانت تزكيات الأراخنة للمرشحين للأسقفية أو البطريركية صورة صادقة لإجماع رأي مجموع العائلات في الايبارشية.

أما الآن فقد تغيرت الأحوال وتشتتت العائلات ولم تعد متمركزة كما كانت قديماً في مدينة أو قرية واحدة وصار كل فرد فيها يمثل شخصه فقط ، ومن ثم فقدت التزكية في زماننا قوتها ومصداقيتها بعد أن أمسي نظام

التزكية سبباً في الحرج والضغوط الأدبية مما جعل الكثيرين يوقعون علي مثل هذه التزكيات علي سبيل المجاملة أو منعا من الاحراج وصارت الحاجة ماسة للبحث عن نظام آخر لمعرفة رأي الشعب الحقيقي.

*** أما ما جري عليه العمل في العصور الأخيرة من تفويض شعب الابرارشية لشخص واحد في اختيار راعيه فهو مبدأ خاطئ تماماً إذ فيه اهدار لديمقراطية الاختيار وتعطيل لبلادي القوانين الكنسية المستقرة في التفويض علي هذه الصورة تنصل من مسئولية الاختيار كما أن الطقس الكنسي يتطلب اشتراك جسم الكنيسة كله في الاختيار فتشكل جماعة المؤمنين من المطارنة والأساقفة والكهنة والشماسة والعلمانيين (المدنيين) الموظفين علي الصلوات بانتظام والمساهمين في احتياجات الكنيسة بعطاياهم وأنشطتهم الروحية والاجتماعية والعامة .. كل هؤلاء يشكلون جمعية الفاعلين، ولقد اختلفت الآراء علي مر العصور في كيفية اشتراك جمهور الكنيسة في اختيار الأسقف والبابا البطريرك لكن الشعب هو صاحب المصلحة في انتخاب راعيه فيما عدا من كان منهم من صافقي الكفوف ومحترفي الدعايات الصاخبة والتشنج والتعصب بغير أمانة الوعي والتدبير من الفوغاء والفوضويين الذين ينحازون لشخص ما يرغبون في اختياره كمن ينجذبون لمن يقول كلاماً عذباً معسولاً يستأثر بقلوب سامعيه أو ينسبون اليه أعمالاً ساقطتها الظروف أو مدفوعين برشاوي أو عطايا أو هبات أو تسهيلات فيتحولون الي مجموعات متحمسين أو متشددين لرسمته، ولهذا وجب أن يكون حق التصويت لجميع المطارنة والأساقفة والكهنة ونواب عن الشعب يحددون بقانون ديمقراطي مصري [المستشار عوني برسوم - في كتابه «الكليروس» - الجزء الثاني - ١٩٨٣ - ص ٤٩ / ٥٢].

*** ومن هذا المنطلق بات الأمر ضرورياً أن يعاد النظر في اللائحة الصادرة عام ١٩٥٧ لتعديل أحكامها واتوسيع دائرة المقيدين بالجدول الانتخابية الذين يحق لهم ابداء آرائهم فيمن يرشحون لهذا المنصب الخطير

بما يواكب سمة العصر الديمقراطي التي سبق أن أكدتها كتبنا المقدسة وقوانيننا وتقاليدنا المستقرة منذ أقدم العصور.

والآن ماذا يدبرون للإقباط بلائحة انتخاب البطريرك القادم ؟

في حديثه الذي نشرته جريدة «وطني» بعددها الصادر في ١٨/١٢/١٩٩٤ وعلي اتساع صفحة كاملة (ص ٥) قال البابا شنودة أن «من بين التشريعات التي لم تصدر بعد .. قانون انتخاب البطريرك ، الذي نرقب الوقت المناسب والظروف المهيأة لاقاراره والتصديق عليه، دون أن تعترضه عقبات إذ يخشى أن ينبري من يتصدي للاعتراض عليه عند عرضه ... إذ لا يخفي أن هناك تيارات مختلفة يمكن أن تثير العقبات » وأن كان قد قال أيضا أنه «ليس من بين تلك التيارات ما يشكل أغلبية للموافقة والتصديق...!!»

هذه التصريحات تثير عددا من الهواجس لدي جماهير الإقباط والمشتغلين بالشئون الكنسية في مصر وبلاد المهجر.

لقد سبق أن صرح البابا في أول خطاب له يوم توليه الكرسي البطريركي يوم ١٤/١١/١٩٧١ في الكاتدرائية المرقسية بالعباسية بأنه سيسعى فورا لاستصدار لائحة جديدة لانتخاب البطريرك تسد الثغرات وتعالج العيوب التي تشوب لائحة ١٩٥٧ التي اختير علي أساسها ومن قبله البابا كيرلس السادس ، وأن ليس لديه موانع نفسية لاستصدارها.

واليوم وبعد أن ارتفعت الأصوات الناقدة والمعارضة لكثير من الممارسات الخاطئة ، وشعر البطريرك بأن جهده الآن في هذه السن المتقدمة (٧٢ سنة) ليس كما كان منذ ٢٣ سنة وعلي حد تعبيره لذا فإنه «بيذل كل ما تبقي له من جهد : من قوة في الذهن والنظر والقدرة علي السفر» ما لم يستطع انجازه ويتحين الوقت المناسب والظروف المهيأة لاستصدار مثل هذا القانون حتي يرحل من هذا العالم مستريح الضمير ، وأن كان مشغولا بمستقبل الكنيسة بعد ان اقتربت نهايته وصار رحيله وشيكا فيتركها بغير لوائح تحل

مشكلاتها الساخنة التي بات الاقباط يعانون منها والذين يرددون في حيرة هذه التساؤلات :

ماذا تتضمن اللائحة المزمع اصدارها من احكام؟

ولماذا يخشى أن ينبري لها من التيارات اذا ما عرفت ما تضمنته من احكام ؟ وما هذه التيارات التي يمكن أن تثير العقبات رغم أنها « لا تشكل أغلبية للموافقة والتصديق » ولا معارضة للتأجيل والتعويق ؟؟ ولماذا لا يعترف بهذه التيارات وتوجهاتها فيستأنس بأرائها فيما بقي له من أيام فيعود تواجدهم في المحيط الكنسي بعد أن خلا منهم لسنوات طوال مما نتج عنه ما نراه من سلبية وانزواء ؟؟

فاذا كان يقال « أن من حق الشعب اختيار راعيه » قسيسا كان او اسقفا فبالاولي يكون له الحق في اختيار بطيركه علي اسس سليمة من الكتب المقدسة وقوانين الرسل والآباء الأولين التي أفاضت في تفصيل ادق الأحكام في حكمة وروحانية وموضوعية بعيدا عن الأهواء الشخصية أم ان المطلوب هو تغييب الشعب عن أداء دوره بعد أن تم تغييب وعيه ؟؟

لماذا لا نعمل في النور ونتروك مستقبل الكنيسة بيد ربها الغيور علي مجده والقادر علي حمايتها من كل التيارات التي تريد لها السوء بدلا من استصدار لائحة « تفصيل » لخدمة اشخاص ممن يجيدون النفاق لتوريثهم الكرسي الجليل دون أن تقيم وزنا للشعب صاحب الحق الاهيل في اختيار قيادته بدلا من السعي لاستمرار الردة الحضارية التي نعاني من أثارها في الفترة الاخيرة من اخطاء وعثرات ، نأمل ان تنتهي بانتقال من تسبب في ايجادها الي الرفيق الأعلي.

[نشرت هذه المقالة بجريدة «الرسالة الجديدة» - العدد ٩ - ١٩٩٥/١/٢٢ - ص ٥].

ولكن عودة منا الي نصوص الكتاب المقدس دستور مسيحيتنا فانه يستصرخ ضمائرنا إذ يقول « ان بشرناكم نحن أو ملاك من السماء بغير ما

بشرناكم به فليكن محروماً» (رسالة بولس الرسول الي أهل غلاطية ١ : ٨ و ٩) فإن كان لا يجوز لبشر أن يبدل نصاً إلهياً بفكر بشري مهما كانت درجة قائله أو وظيفة مروجيه فلا شك أن من يحرم حلالاً أو يحلل حراماً فهو مجرم في حق الله تعالى.

وإذ لا يصح إلا الصحيح فقد بات الأمر ضرورياً أن يتم إنهاء هذه الأوضاع ليعود الكهنوت القبطي نظاماً رعوياً شعبياً خالصاً يتقلد كل درجاته ورتبه ووظائفه من يصلح لها من المؤمنين.

«وتعرفون الحق والحق يحرككم» ،،

مراجع البحث :

- (١) «إحياء الكنيسة القبطية باعادتها الي طقوسها الأصلية» الصحفي فريد كامل المحرر بجريدة « الوطن » - ١٩١٣.
- (٢) «القول اليقين في وجوب اتخاذ الأساقفة من المتزوجين وحقوق الشعب في ذلك» - جرجس فيلوثاوس عوض - الجزء (٣) من سلسلة «حياة بعد موت» بارقة من بوارق الاصلاح - ١٩١٤
- (٣) «البرهان المحسوس ضد الرهينة وترمل القسوس» - القس متي عبد المسيح البراموسي - ١٩١٩.
- (٤) «الصيحة التمهيدية لابقاظ الكنيسة القبطية الارثوذكسية» - أنبا باسيلئوس مطران أبو تيج - ١٩٢٠.
- (٥) «طريق الاصلاح المنشود في كيفية انتخاب البطريرك والنائب عنه وحقوق الشعب في ذلك» - جرجس فيلوثاوس عوض - الجزء (٧) من سلسلة «حياة بعد موت» - بارقة من بوارق الاصلاح - ١٩٣٠.
- (٦) «اختيار البطاركة في كل العصور» عدد خاص من مجلة «رسالة نهضة الكنائس» - سبتمبر ١٩٤٢.
- (٧) «ضرورة اختيار البطريرك من العلمانيين» ترشيح الأستاذ وديع سعيد بشاي للكرسي البطريركي - جرجس فيلوثاوس عوض - ملحق العدد ١٠ - السنة ٩ من مجلة «رسالة الحياة» - ١٩٤٣.
- (٨) «سقوط الجابرة ، أو شهوة البطريركية» - بشارة بسطوروس - الطبعة الثانية - ١٩٤٧.
- (٩) «وظيفة الأسقف وأهليته» - ترشيح الاستاذ الارشيدياكون حبيب جرجس للأسقفية وموافقة هذا الترشيح للقوانين الكنسية (كلمة للاستاذ وهيب عطا الله بمؤتمر شعب ايبارشية الجيزة والقليوبية ومركز قويسنا

يوم ١١/١/١٩٤٩ - مجلة «مدارس الأحد» - فبراير ١٩٤٩ (ص ١٧ - ٢٤).

(١٠) رد اللجنة العليا لمدارس الأحد القبطية الارثوذكسية علي اللجنة القبطية وتشريعاتها بشأن الانتخابات البطريركية - مجلة «مدارس الأحد» - العدد ٤ - السنة ٧ - أبريل ١٩٥٤.

(١١) «عدم قانونية اختيار البطريرك من بين الأساقفة» الاستاذ يسي عبد المسيح - مجلة «مدارس الأحد» - يونيو ويوليو ١٩٥٤ : (ص ١ - ٨)

(١٢) التشريعات القبطية - عدد خاص من مجلة «مدارس الأحد» - أغسطس وسبتمبر ١٩٥٥.

(١٣) «يوساب الثاني والعهد الأسود» - بحث للدكتور ميخائيل دوس جرجس - ١٩٥٦.

(١٤) «وجوب زواج الأساقفة» - سلسلة مقالات للدكتور رمسيس جرجس فليوثاوس عوض عضو مجمع اللغة العربية ردا علي القمص أرسانيوس زكي راعي كنيسة العذراء بمسرة بشبرا — جريدة «مصر» اليومية بدأت عام ١٩٥٦ ولدة سنة كاملة

(١٥) مذكرة بشأن إقرار بعض المبادئ الكنسية الهامة في إختيار البطريرك وتزكية الأستاذ الدكتور الأناغنونستيس وهيب عطا الله جرجس للكرسي البطريركي - قامت جريدة «مصر» اليومية باعدادها واصدارها.

(١٦) «أقول الصدق في المسيح ولست أكذب» - بحث عن عدم جواز رسامة الأسقف العام بطريركا - قامت باعداده ونشره دار النسخ القبطية الأرثوذكسية - ١٩٥٧.

(١٧) بيان مجلس ملي اسكندرية - ١٩/١١/١٩٥٧.

(١٨) «التراث القبطي الكنسي» - بحث للدكتور وليم سليمان قلادة - مجلة «الطليلة» أغسطس ١٩٧١.

(١٩) كتاب مفتوح للمجلس المنى بالاسكندرية عن موضوع انتخاب البطريرك - أنبا غريغوريوس أسقف عام البحث العلمي والدراسات العليا والثقافة القبطية - سبتمبر ١٩٧١.

(٢٠) «هل بابا الاسكندرية هو أسقف الاسكندرية ؟» - أنبا غريغوريوس - «وطني» - ١٩٧٥/٩/٢١.

(٢١) «ليس من حق الاسقف أن يكون بطريركاً» - عدد من مجلة «الناقوس» التي يصدرها أقباط المهجر بالولايات المتحدة - نوفمبر ١٩٩٠.

(٢٢) «ارعوا رعية الله بالاختيار» «نبذة للتربية الكنسية بكنيسة مارجرجس بخماروية بشبرا - ٩١/٣/٢١.

(٢٣) «تقاليد كنيسة الاسكندرية في الرتب الكنسية» - دكتور منير شكري - رسالة جمعية مار مينا العجائبي بالاسكندرية (رقم ١٤) - ١٩٩٣ (ص ٥٨٣ - ٦٥٨).

(٢٤) مجموعة مقالات وعظات بطل الاصلاح الكنسي القمص مرقس سرجيوس وخطيب ثورة ١٩١٩ بمجلتيه «المنارة المرقسية» (١٩١٢ - ١٩١٤ بالسودان) و«المنارة المصرية» (١٩٣٠ - ١٩٥٢ بالقاهرة).

(٢٥) «حول اختيار بطريرك الاسكندرية» - دكتور رائف مرقس - «الرسالة» (التي تصدرها جمعية الدراسات القبطية بنيو جيرسي أمريكا). - مايو ١٩٩٣.

محتويات الكتاب

القسم الأول : ممن يختار البطيريك؟

ص ٥

١ - من العلمانيين (المدنيين)

ص ٥

٢ - من الرهبان :

ص ١٠

* كيف يصلح الراهب الذي مات عن العالم للكراسة بين

الأحياء

ص ١١

* كيف يظل الراهب منعزلاً بعد أن يخرج الي العالم

للخدمة

ص ١٧

* الطاعة

ص ٢٠

* العزلة

ص ٢١

* إختيار الرهبان إستثناء متى يتم تصحيحه؟

ص ٢١

* كيف تعود الرهبة إلي طبيعتها النسكية؟

ص ٢٦

* الرهبان السابقون .. لماذا لا يتزوجون؟

ص ٣٠

* الرهبان المعتزلون والرهبان العائدون

ص ٣١

٣ - من أساقفة و مطارنة الإيبارشيات

ص ٣٣

* كيف يجمع القبطي بين زوجتين؟

ص ٣٧

* وكيف تجمع الزوجة بين أكثر من رجل؟

ص ٣٩

* أوضاع خاطئة يجب تصحيحها

ص ٤١

٤ - من الأساقفة العلمانيين

ص ٤٣

القسم الثاني : من يختار البابا البطيريك؟

ص ٤٦

* من له حق إختيار البطيريك وكيف؟

ص ٤٨

* ولكن من هو الشعب الذي يختار؟

ص ٥٢

والآن ماذا يدبرون باللائحة الجديدة

ص ٥٥

*** المراجع

ص ٥٨

نحت الطبع

- (١) الدين لله والوطن للجميع (مقالات فى الوحدة الوطنية).
- (٢) الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس.

صدر للمؤلف :

- ١- الملائكة (ثلاث طبعات).
- ٢- الألف سنة (طبعتان).
- ٣- يوم الرب (طبعتان).
- ٤- اليكور والعشور والتذور (ثلاث طبعات).
- ٥- البخور (طبعتان).
- ٦- الشفاعة التوسلية للعداء والملائكة والقديسين (أربع طبعات).
- ٧- الخمر من وجهة نظر مسيحية (ثلاث طبعات).
- ٨- وضع اليد في الكنيسة المقدسة (طبعتان).
- ٩- التكلم بالسنة (أربع طبعات).
- ١٠- الفروق العقيدية بين المذاهب المسيحية (١١ طبعة).
- ١١- البدع والهرطقات خلال عشرين قرناً.
جزء أول - الثلاثة قرون الأولى (طبعتان).
جزء أول - العشرة قرون الأولى (طبعة).
جزء ثان - العشرة قرون الأخيرة (طبعة).
- ١٢- بطل الوحدة الوطنية : سرجيوس زعيم الإصلاح الكنسي القبطي.
- ١٣- المحاكمات الكنسية.
- ١٤- أموال الكنسية : من أين ؟ وإلى أين ؟
- ١٥- المعارضة من أجل الإصلاح الكنسي.

تطلب هذه الكتب من المؤلف

ت : ٢٣٥٤٠٥٣

[illegible]